الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعريريج-
كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر
في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة علوم اقتصادية،تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية

-دراسة حالة بنك الفلاحة للتنمية الريفية

من إعداد الطالبة:

- آية بن عيسى

تحت إشراف الاستاذة:

- إيمان ملالة

السنة الجامعية: 2021-2022

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين ﴾

سورة النمل الآية 19

بعد شكر المولى عز وجل والثناء على نعمه كلها أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلىالأستاذة الكريمة إيمان ملالة على إشرافها على هذا العمل وعلى توجيهاتها والنصائح القيمة فيتسييره وتيسيره، حفظها الله ورعاها

كما لايفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة

فلهم مني كل الشكر والعرفان

جعل الله ذلك في ميزان حسناتهم

على مساعدتنا كذلك

إهداء

الحمد لله الذي أنار لي طريقي وكان لي خير عون والحمد لله ...

أهدي ثمرة هذا العمل إلى:

إلى من جعل الرحمان الجنة تحت أقدامها إلى نبع الحنان الفياض، إلى أمي الحنون حفظها الله ورعاها

إلى من أكن له مشاعر الاحترام أبي الغالي أطال الله في عمره

إلى من غرس بي روح الهمة زوجي العزيز حفظه الله ورعاه أين ما كان وعائلته

إلى حماتي الغالية أطال الله في عمرها

وكل الأصدقاء وكل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب او بعيد ...

إلى الذين أحببتهم واحترمتهم وحملت لهم في قلبي ذكرى جميلة لا تنسى ...

إلى الذين علموني أن استشعر الصعاب فأتحداها وأتجاوزها...

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل...

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية ظاهرة تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال تحليل تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في التحول نحو الصيرفة الإسلامية من خلال فتح شبابيك إسلامية، فتجربة التحول للصيرفة الإسلامية تبقى تجربة حديثة في الجزائر انطلقت سنة 2020 بعدد من البنوك التقليدية.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أنَّ تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في التحول نحول المصرفية الإسلامية وتوفير منتجات مالية تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية تعتبر تجربة فتية تحتاج إلى مزيد من الدعم لتلقى النجاح المطلوب وتحقق الدور المنشود منها.

الكلمات المفتاحية: تحول، البنوك التقليدية، الصيرفة الإسلامية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Résumé de l'étude:

Cette étude visait à aborder le problème du phénomène de la transformation des banques traditionnelles en banque islamique en analysant l'expérience de la Banque de l'agriculture et du développement rural dans la transition vers la banque islamique en ouvrant des guichets islamiques.

A travers cette éttude, nous avons conclu que l'expérience de la Banque de l'agriculture et du développement rural dans la transformation de la banque islamique et la fourniture de produits financiers conformes aux dispositions de la charia islamique est une jeune expérience qui a besoin de plus de soutien pour recevoir le succès requis et atteindre le rôle souhaité.

Mots clés : transformation, banques conventionnelles, banque islamique, Banque agricole et de développement rural.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكروعرفان	
إهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
مقدمـــة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لتحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية	
تمهيد	06
المبحث الأول: مدخل للتعريف بالبنوك التقليدية والمصارف الإسلامية	07
المطلب الأول: نشأة وماهية البنوك التقليدية	07
المطلب الثاني: نشأة وماهية المصارفالإسلامية	09
المطلب الثالث: الفروقات بين المصارفالإسلامية والبنوك التقليدية	11
المبحث الثاني: التحول إلى المصرفية الإسلامية	15
المطلب الأول: مفهوم التحول للمصرفية الإسلامية	15
المطلب الثاني: دوافع التحول إلى الصيرفة الإسلامية	16
المطلب الثالث: مصادر ومتطلبات التحول للصيرفة الإسلامية	18
المبحث الثالث: أشكال وأساليبالتحول للمصرفية الإسلامية ومعوقاته	23
المطلب الأول: أشكال عملية التحول للمصرفية الإسلامية	23
المطلب الثاني: أساليب عملية التحول للمصرفية الإسلامية	24
المطلب الثالث: معوقات عملية التحول للمصرفية الإسلامية	26
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في التحول نحو المصرفية الإسلامية	
تمهيد	30

المبحث الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر	31
المطلب الأول: نبذة عن الصيرفة الإسلامية	31
المطلب الثاني آفاق وتحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر	32
المطلب الثالث: معيقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر واليات مواجهتها	33
المبحث الثاني: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	37
المطلبالأول: نشاه وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية	37
المطلب الثاني:أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	38
المطلب الثالث: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية	39
المبحث الثالث: شباك الصيرفة الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	40
المطلب الأول: منتجات الصيرفة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	40
المطلب الثاني: تطور حجم المعاملات بالبنك في إطار الصيرفة الإسلامية	46
المطلب الثالث: تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في البنك	47
خلاصة الفصل	49
خاتمة	51
قائمة المصادر والمراجع	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول رقم 01	الفريق بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية من حيث الاستثمار والتمويل	**13**
الجدول رقم 02	الحسابات الجارية بشباك الصيرفة الإسلامية ببنك الفلاحية والتنمية الريفية	**40**
الجدول رقم 03	القروض قصيرة المدى بشباك الصيرفة الإسلامية ببنك الفلاحية والتنمية الريفية	**42**
الجدول رقم 04	قروض متوسطة المدى بشباك الصيرفة الإسلامية ببنك الفلاحية والتنمية الريفية	**44**
الجدول رقم 05	القروض طويلة المدى بشباك الصيرفة الإسلامية ببنك الفلاحية والتنمية الريفية	**45**
الجدول رقم 06	تطور حجم المعاملات الاسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	**47**

مقدمة

تعتبر المصارف عصب الاقتصاد ومحركها الرئيسي لأنها تحفظ الأموال وتنميها وتسهل تداولها وتخطط في استثمارها، ولا يمكن إنكار الدور الايجابي الذي يلعبه النشاط المصرفي في الخدمات والتمويل والاستثمار وفي مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من تقديمها للعديد من الخدمات المصرفية إلا أنها مبنية على أسس لا تتوافق ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وأهدافها ومقاصدها.

فالبنوك تعتمد منذ نشأتها على التعامل بالفوائد المحرمة في الشريعة الإسلامية وهو ما أدى إلى ضرورة إيجاد بديل لها يتوافق وخصوصية الاقتصاد الإسلامي ويلبي متطلبات شريحة واسعة من العملاء الذين يحجمون عن التعامل مع البنوك بسبب أسعار الفائدة الربوية، وكي لا يكون حرمان من الاستثمار وتحقيق التنمية برزت فكرة المصارف الإسلامية التي تقوم بدور الوسيط المالي دون اللجوء إلى الفوائد أخذا وعطاءا.

وقد عرفت منتجات التمويل الإسلامي بمختلف أشكالها لا سيما منها المصرفية انتشارا واسعا خلال العقد الماضي لا سيما بعد الأزمة المالية العالمية باعتبارها ترتكز إلى المبادئ الأخلاقية والشفافية والمصلحة المتبادلة في عملياتها، فسارعت العديد من الدول سواء منها على مستوى الدول الإسلامية أو الدول الغربية إلى تبني ممارسة الصيرفة الإسلامية سواء من خلال التوسع في فتح المجال أمام إنشاء مصارف إسلامية أو من خلال تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي، فمن البنوك من قامت بإنشاء فروع إسلامية متخصصة، ومنها من عقدت العزم على تحويل فروعها تدريجيا للعمل المصرفي الإسلامي ومنها من فتحت نوافذ أو شبابيك إسلامية على مستواها.

1. إشكالية الدراسة

وقد الجزائر على فتح المجال أمام منتجات المالية الإسلامية من خلال إصدار مجموعة من المراسيم والقرارات الخاصة بذلك والمتمثلة أساسا في النظام 18-02 المؤرخ في 2018 والمتعلق بالمالية التشاركية والنظام 20-02 المؤرخ في سنة 2020المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والذي على ضوئه شهدت الساحة المصرفية الجزائرية فتح الشبابيك الإسلامية في العديد من البنوك التقليدية على غرار بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

انطلاقا من هنا تبرز إشكالية هذه الدراسة من خلال التساؤل الآتي:

ما واقع تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية للصيرفة الإسلامية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نقترح الفرضية التالية:

يعتبر تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية للصيرفة الإسلامية تجربة فتية

2. **أهمية الدراسة**

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الصيرفة الإسلامية في حد ذاتها والدور الذي تلعبه في اقتصاديات دول العالم، وهو ما فرض على البنوك التقليدية التحول نحو تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية سعيا منها لاكتساب شريحة واسعة من العملاء الذين يحجمون عن التعاملات المصرفية الربوية، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في رغبة الجزائر في تعزيز العمل المصرفي الإسلاميداخل البنوك التقليدية بهدف تنويع مصادر التمويل وامتصاص الكتلة النقدية المتواجدة في السوق الموازية واستجابة لرغبات شريحة واسعة من المجتمع الجزائري الذي يفضل المعاملات المصرفية الإسلامية.

3. **أهداف الدراسة:**

وتكمن أهمية هذه الدراسة في:

- التعرف على ماهية وخصائص كل من البنوك التقليدية والإسلامية وضبط أهم الفروقات بينهم؛
- التعرف على أشكال وأساليب تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي؛
- التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- تحليل تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في التحول نحو الصيرفة الإسلامية.

4. **الدراسات السابقة**

من أهم الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الدراسة:

- **دراسة يزن خلف سالم العطيات بعنوان تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية دراسة مدى إمكانية التطبيق في الأردن**

قام الباحث في هذه الدراسة باستعراض إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن نحو العمل المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال توضيح العوامل المؤثرة على إمكانية تحول المصارف التقليدية في

الأردن، وبعد الدراسة والتحليل توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمهاأن الواقع العلمي اثبت نجاح تجربة جميع المصارف التقليدية التي تحولت كليا للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما ان نجاح تجربة الصيرفة السلامية كان له أثر كبير في دفع المصارف التقليدية في الأردن للعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

ويوصي الباحث بضرورة قيام المصارف الإسلامية في الأردن باستحداث أدوات مالية متطورة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك بهدف إيجاد سوق مالي إسلامي يغطي متطلبات السوق المصرفي الإسلامي، كما يوصي بضرورة قيام المصرف المركزي الأردني بإجراء دراسة علمية تكون نواة لتشريع قانون يوضح وينظم ويضبط عملية تحول المصارف التقليدية في الأردن للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

- **دراسة مريم سعد رستم بعنوان تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014.**

هدفت هذه الدراسة الى تقييم المداخل المتبعة في التحول للعمل المصرفي الإسلامي بالمصارف السورية، واقتراح نموذج تطبيقي للتحول يلائم طبيعة عمل المصارف التقليدية في سوريا ولقد توصلت الدراسة لنتيجة مهمة تتمثل في ان مدخل التحول الكلي هو المدخل الأفضل من حيث كفاءة العمليات التشغيلية، كما ان هذا المدخل استطاع امتصاص الخسارة التيتكبدها البنك دون التعرض لمخاطر في السيولة حيث استطاع المحافظة على نسبة سيولة ضمن الحدود المثلى.

- **دراسة مصطفى إبراهيم محمد بعنوان تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية، مذكرة ماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مصر، 2006.**

هدفت هذه الدراسة الى مناقشة مسألة الفروع الإسلامية للبنوك الربوية حيث قام الباحث باستعراض الآراء المختلفة وخلص إلى عدم جواز التعامل معها الا في حال عدم وجود بنك إسلامي خالص او في حال قيام المصرف الربوي بالتحول التدريجي لبنك إسلامي.

- **دراسة الربيعة سعود محمد بعنوان تحول المصرف الربوي الى مصرف إسلامي ومقتضياته، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، 1992.**

هدفت هذه الدراسة إلى وضع تصور علمي حيث قام الباحث بدراسة نظرية للأسس العقدية والشرعية والاقتصادية التي اثبت منها فكرة التحول في ظل اقتصاد ربوي ثم مقتضيات هذا التحول في جوانبه الاقتصادية والإدارية والمحاسبية والشرعية ثم كيفية إتمام عملية التحول وآثارها المتوقعة ولقد خلصت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها أن اغلب أساليب الاستثمار المصرف الربوي ترجع لنوع واحد من العقود وهو عقد القرض بفائدة وان الأشكال المتعددة لهذا العقد ما هي الاختلافات في الشروط المصاحبة لكل نوع منها لذلك ينبغي إلغائهاوإيجاد بدائل عنها، كما توصل إلى ضرورة صياغة خطة التحول في جداول زمنية وأن ذلك يكفل تنفيد إجراءات التحول بدقة ودون تأخر وبأقل أخطاء ممكنة فضلا عن أنأسلوب التحول المرحلي هو أفضلأسلوب لتحول المصرف الربوي الى مصرف إسلامي.

5. منهج الدراسة

قصد الوصول إلى النتائج المرجوة والإجابة على الأسئلة المطروحة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في الجانب التطبيقي المتعلق بالمصارف التقليدية والمصارف الإسلامية والتحول للصيرفة الإسلامية، في حين اعتمدنا في الجانب التطبيقي على أسلوب دراسة الحالة بهدف الوقوف على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وبالأخص على تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية نحو الصيرفة الإسلامية.

6. حدود الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على دراسة بنك تقليدي واحد وفقط وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كما أن هذه الدراسة اقتصرت على الفترة الممتدة من 2020 إلى غاية 2021 وذلك باعتبار أن بداية التوجه نحو العمل المصرفي الإسلامي بالبنك كان سنة 2020.

الفصلالأول

الإطار النظري لتحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية

تمهيد:

يتكون الجهاز المصرفي من مجموعة من المؤسسات المالية والتي تعد أساس تنشيط الاقتصاد، ومن هذه المؤسسات التي تكون النظام البنكي لأي دولة نجد البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، حيث أصبحت هذه الأخيرة تساهم في عملية التنمية الاقتصادية في السنوات الأخيرة وخاصة في ظل الأزمات المالية التي شهدها العالم.

وبعد أن انتشرت المصارف الإسلامية وتطورت على المستوى العالمي وحققت نجاحا باهرا لجأت بعض البنوك التقليدية إلى التحول نحو المصرفية الإسلامية، فبعد أن كانت مجرد أفكار لبديل النظام الربوي أصبحت العديد من البنوك التقليدية تقدم منتجات مصرفية إسلامية رغم اختلاف الدافع وراء هذا التحول من بنك لآخر.

وللتعرف أكثر حول التحول للمصرفية الإسلامية قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ما يلي:

- مدخل للتعريف بالبنوك التقليدية والمصارف الإسلامية؛
- ماهية التحول للمصرفية الإسلامية؛
- أشكال وأساليب ومعوقات التحول للصيرفة الإسلامية.

المبحث الأول: مدخل للتعريف بالبنوك التقليدية والمصارف الإسلامية

تعد البنوك الإسلامية بالإضافة إلى البنوك التقليدية من المصادر الخارجية في تمويل الاقتصاد رغم أنه لكل بنك مميزاته وطريقته في المعاملات مع الأعوان الاقتصاديين، حيث أصبحت البنوك الإسلامية منافسة للبنوك التقليدية مما ساهم في تطور فكرة تعامل هذه الأخيرة بمنتجات مالية إسلامية.

المطلب الأول: نشأة وماهية البنوك التقليدية

إنَّ للبنوك التقليدية جذور تاريخية ترتبط بالنقود ارتباطا وثيقا، نتطرق من خلال هذا المطلب إلى نشأة البنوك التقليدية بالإضافة إلى التعريف بها.

أولا: نشأة البنوك التقليدية

إنّ كلمة "بنك" كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية القديمة، فالدراسات التاريخية تشير إلى أن فكرة البنوك بدأت بالظهور في القرنين الأول والثاني بعد الميلاد، فبعد ظهور مشاكل في نظام المقايضة كان صك النقود يمثل حلا جيدا إلا أن هذه النقود كانت ثمينة (ذهب وفضة) مما أوجب على مالكيها البحث عن وسائل جديدة لحفظها فكان الصاغة هم الجهة الأمينة التي تستطيع القيام بهذه المهمة بسبب وسائل الحماية الموجودة لديهم في ذلك الوقت[1].

فكان المحتاجون للتمويل يلجؤون للصاغة للاقتراض، وكانت هذه القروض بفوائد تكون على شكل مال أو ربح من التجارة، ومع مرور الوقت أصبحت الأموال المودعة لديهم ثابتة لا تتحرك وتأثرت تجارتهم بالسّلب بسبب الاقتراض فبدأوا باستغلال الودائع الموجودة لديهم وأصبحوا يتنافسون فيما بينهم في استقطاب عدد أكبر من الودائع فبدأوا بحمل طاولاتهم إلى الأماكن العامة للحصول على حجم أكبر من الودائع، وتطور الصاغة في عملية الاستقطاب حتى بدأوا بإغراء النَّاس بالفوائد عند إيداع أموالهم عندهم، ولقد استند التجار إلى الثقة الكبيرة

[1] حسن محمد سمحان، دراسات في الإدارة المالية الإسلامية، دار الفكر، الأردن، ط 1، 2011، ص ص 21-22.

التي اكتسبوها من سرعة الوفاء بالالتزامات وضخامة حجم الأموال التي يتعاملون بها وقاموا بعمليات إقراض المتعاملين معهم بخلق التزامات جديدة عليهم مع احتفاظهم بجزء بسيط من الودائع الحقيقية كاحتياطي لتلبية طلبات السحب من الودائع عند الطلب[1].

إنَّ علاقة التجار بالمودعين بدأت من خلال تقديم التجار لخدمة حراسة الودائع ثم القيام بعملية الإقراض من الودائع الأصلية والتحول من القيام بهذا العمل كنشاط ثانوي الى التفرغ له كنشاط أساسي ثم جذب الودائع من العملاء مقابل دفع فائدة عليها بدلا من تحصيل أجر الحراسة[2].

ومع اتساع النشاط التجاري أصبح التجار وأصحاب المصانع في حاجة لمبالغ كبيرة من الأموال لتمويل نشاطهم وفي ذلك الوقت ظهرت أولى المحاولات لتأسيس أول بنك مرخص في أوروبا وذلك بإنشاء بنك البندقية عام 1157م في مدينة البندقية ببريطانيا، ويشير المؤرخون إلى أنه أول مؤسسة أطلق عليها اسم بنك، مع أنَّ بنك البندقية هذا لم يزد عن كونه مكتبا لحوالة الديون بين الأفراد إلا أنَّ المؤرخين يعتبرونه بداية لتطور الممارسات المصرفية وتحديثها وظهور مؤسسة مصرفية متكاملة تقريبا لمفهوم البنوك في العصر الحديث[3].

في سنة 1170م أنشأ بنك آخر في مدينة جنوب ايطاليا، وتلا ذلك إنشاء عدَّة مصارف كان أهمها: بنك الودائع في مدينة برشلونة بإسبانيا عام 1401م، ثم بنك ريالتو الايطالي عام1587م بمدينة البندقية، ثم بنك امستردام في هولندا عام1609م، كما تأسس بنك إنجلترا عام 1694م وبنك أمريكا الشمالية في مدينة فيلاديلفياعام1782م وبنك فرنسا الذي اسمه نابليون عام1800م[4].

---

[1] محمود حسن الوادي، حسن محمد سمحان، المصارف الإسلامية-الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة، الأردن، ط 4، 2012، ص37.

[2] محمد عزة عزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النَّهضة العربية، بيروت، لبنان، ط 1،2002، ص ص111-112.

[3] محمد طاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية -الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة 7أكتوبر، مصراتة، ليبيا،ط1، 2010، ص ص66-67.

[4] حربي محمد عريفات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية –مدخل حديث،دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،ط1 ،2010، ص54.

وهكذا أخذ النموذج المصرفي التقليدي في التطور والانتشار عبر مختلف دول لعالم،وبدأت المحاولات لفتح فروع البنوك الأوروبية داخل الدّول العربية عام1830م ولكنها قوبلت بالرَّفض والاحتجاج لأكثر من نصف قرن تقريبا، وفي سنة 1898 أسس أحد كبار التجار المصرين مع شريك بريطاني البنك الذي عرف باسم البنك الأهلي المصري والذي يعد أول بنك تقليدي تم تأسيسه في العالم العربي، وبعد ذلك توالى انتشار البنوك التقليدية في جميع بلدان العالم[1].

ثانيا:تعريف البنوك التقليدية

اشتقت كلمة بنك من المقاعد التي كان يجلس عليها الصرافون في أسواق البندقية وامستردام، والأصل اللغوي لهذه الكلمة ايطالي (Banquo) والتي تعني المصطبة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، وبعدها أصبحت تعني المكان الذي يوجد فيه تلك المصطبة التي يجري فيه المتاجرة بالنقود[2].

وتعرف البنوك التقليدية بأنَّها "بنوك الودائع وهي عبارة عن مؤسسات مالية ائتمانية غير متخصصة تقوم أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل، وبذلك لا تعتبر بنوك تجارية إن لم تقم بوظيفة قبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية، أو ما ينحصر نشاطه الأساسي في عملية الائتمان في الأجل القصير كبنوك الادخار وبنوك الرهن العقاري"[3].

فالبنوك التقليدية نوع من أنواع المؤسسات المالية يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، وهي بهذا المفهوم تعتبر وسيط بين أولئك اللذين لديهم فائض في الأموال وبين

[1] محمد طاهر الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص ص69-70.

[2] عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنيات وتطبيقات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000، ص06.

[3] فليح حسن خلف، النقود والمصارف، عمان، الأردن ، 2006، ص236.

أولئك الذين لديهم عجز في الأموال، وعلى الرغم من أن البنوك التقليدية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا الميدان إلا أنها تتميز بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء[1].

ومن خلال ما سبق نستنتج أنَّ البنوك التقليدية هي مؤسسات مالية تستقبل الودائع بكل أنواعها من الأفراد سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، ثم تستخدم هذه الودائع في فتح حسابات وتقديم القروض من أجل تحقيق الأرباح.

المطلب الثاني: نشأة وماهية المصارف الإسلامية

عرفت المصارف الإسلامية انتشارا كبيرا وتطورا ملحوظا، ونحاول من خلال هذا المطلب التعرف على ماهيتها ونشأتها.

أولا: نشأه المصارف الإسلامية

يعود تاريخ المؤسسات التمويلية الإسلامية إلى عام1940م عندما أنشأت في ماليزيا صناديق ادخار تعمل بدون فوائد، وفي عام1950م بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية.

إنَّ المحاولات الجادة في العصر الحديث للتخلص من المعاملات المصرفية الرّبوية وإقامة مصارف تقوم بالخدمات والأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية بدأت عام1963م عندما أنشأت بنوك الادخار المحلية بالإقليم المصري علي يد الدكتور أحمد العزيز النجار حيث كانت بمثابة صناديق ادخار وتوفير لصغار الفلاحين، ثم تلاه إنشاء بنك الناصر الاجتماعي عام1974بالقاهرة وعمل في مجال جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن، ثم كانت محاولة مماثلة في باكستانثم البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية عام 1974، ثم تلاه بنك دبي الإسلامي في1975م ثم بنك فيصل الإسلامي السوداني عام1977م فبيت التمويل الكويتي عام1977م ثم بنك فيصل الإسلامي المصري عام1977م، أما في الأردن فقد كانت

[1] منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، كلية التجارة، مصر، ط1996،1، ص04.

البداية بالبنك الإسلاميالأردني للتمويل والاستثمار عام1978 م ثم البنك العربي الإسلامي الدولي عام 1997م[1].

وحاليا نشهد انتشار للبنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم حتى إنَّ البنوك التقليدية عملت على فتح فروع إسلامية مثل سيتي بنك وغيرها من البنوك مما يؤكد فعالية ونجاعة النظام المصرفي الإسلامي وتفوقه على الأنظمة البنكية التقليدية.

ثانيا:ماهية البنوك السلامية

يقابل كلمة بنك في اللغة العربية كلمة مصرف وجمعها مصارف، وجاء في المعجم الوسيط أن المصرف هو مكان الصرف، وبه سمي البنك مصرفا والصرف عند الفقهاء هو بيع الأثمان بعضها ببعض كبيع الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة[2].

هناك عدة تعارف للمصرف الإسلامي وعلى الرغم من اختلافها إلا أنَّ جوهرها واحد، حيث يعرف على أنّه مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي[3]، كما يعرف على أنه مؤسسة مالية تقوم بأداء الخدمات المالية والمصرفية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والأخلاقالإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية[4].

---

[1] محمد حسن الوادي، مرجع سبق ذكره، صص42-43.

[2] عصام عمر أحمد مندور، البنوك الوضعية والشرعية –النظام المصرفي نظرية التمويل الإسلامي –المصارف الإسلامية، دار التعليم الجامعي، اسكندرية، مصر، 2013، ص21.

[3] محمد مكاوي، البنوك الإسلامية –نشأة –تمويل –تطوير، المكتبة العصرية، مصر، ط1،2009، ص12.

[4] جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، الجزائر،1996، ص48.

وعرفها الدكتور عبد الرحمان يسري تعريفا أشمل فقال هي مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها بجميع أعمالها بالشريعة ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا[1]، بينما عرفها الدكتور أحمد النَّجار في كتابه بنوك بلا فوائد بأنها أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل الأخلاق التي جاءت بها الشرائع السماوية وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع وهي أجهزة تنموية اجتماعية[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن المصارف الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بأعمال مصرفية وتقدم خدمات مصرفية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية ولا يتم التعامل فيها بالرِّبا أخذا وعطاءً.

المطلب الثالث: الفروقات بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية

تتشابه المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية في:[3]

- كلاهما مؤسسة مالية تهدف الى تحقيق الربح؛
- كلاهما وسيط مالي بين طرفين؛
- كلاهما يقدم خدمات مصرفية للعملاء؛
- كلاهما يتبع معايير مهنية واتباع القوانين السائدة.

وبالرغم من هذا التشابه إلا أن الاختلاف بينهما كبيرة جدا، حيث نحاول التعرف على أهم الفروقات بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية سواء من حيث النشأة أوالمفهوم،أومن حيث الأهداف والخصائص، ثم من حيث الاستثمار والتمويل وأخيرا المقارنة من حيث العلاقة بين البنك وعملائه.

[1] محمود عبد الكريم أحمد رشيد، الشامل في المعاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،ط2، 2007، ص14.

[2] عبد العزيز خنفوسي، العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي، دار الأيام، عمان، ط 1، 2016، ج 2، ص 319.

[3] www.mawdou3.com, 12/03/2022, 21 :20h.

أولا: من حيث النشأة والمفهوم

تعتبر البنوك التقليدية أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي وعمله الأساسي قبول الودائع واستعمالها في عمليات مصرفية، فنشأتها تعود للنزعة الفردية المادية للتجارة في النقود وتعظيم الثروة، أما المصارف الإسلامية فهي عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية تقبل الأموال على أساس قاعدتي الخراج بالضمان والغنم بالغرم للإتجار بها واستثمارها وفق مقاصد الشريعة وأحكامها التفصيلية، وبذلك فهي أصل شرعي لتطهير العمل الصرفي من الفوائد الربوية والمخالفات الشرعية[1].

ثانيا: من حيث الأهداف والخصائص

1. من حيث الأهداف:

تختلف أهداف المصارف الإسلامية عن البنوك التقليدية، ففي حين ينصرف هدف البنك التقليدي الأسمى إلى تعظيم ثروة الملاك، فإن للمصرف الإسلامي أهدافا إضافية لا تقل أهمية عن هدف تعظيم الثروة، حيث تمثلت هذه الأهداف في:[2]

- تعظيم ثروة المودعين؛
- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتمويل الأنشطة الإنتاجية؛
- المساهمة في تحقيق العدالة في توزيع الثروة وذلك بتوفير سبل التمويل لصغار المنتجين والأفراد الذين تتوفر لديهم خبرات ومهارات ولا يتوفر لديهم المال اللازم؛
- تقديم الخدمات الإنسانية كإعانة الفقراء والمساكين والوقوف جانب المعسرين وتقديم القروض الحسنة؛
- محاربة الاحتكار والظلم والاستغلال وذلك بمنع التعامل بالرّبا والمضاربات وعدم التّعامل مع ممارسيها أو توفير سبل التمويل لهم.

[1] علي عبد الحميد محمود، تقييم تجربة المؤسسات الإسلامية، المؤتمر الأول المصارف الإسلامية النموذج الأمثل، الكويت، 2001، ص40

[2] محمد طاهر الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص230.

2. من حيث الخصائص:

تنطلق المصارف الإسلامية في تأدية أعمالها من نظرة الإسلام للمال وتلتزم بأحكامه، فلا بد أن تتميز بهذا الالتزام عن البنوك التقليدية، فهي تختلف عن بعضها البعض اختلافا واضحا، ومن أهم ما تتميز به المصارف الإسلامية عن البنوك التقليدية ما يلي:[1]

- استبعاد التَّعامل بالفائدة أخذا وعطاءً؛
- توجيه كل جهد نحو الاستثمار الحلال؛
- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية؛
- تجميع الأموال المعطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار الحقيقي دون مخالفة الشرع؛

ثالثا: من حيث الاستثمار والتمويل

نتيجة لاختلاف طبيعة الاقتصاد الاسلامي الذي تنبثق منه المصارف الاسلامية عن طبيعة الاقتصاد الرأسمالي الذي تنتمي إليه البنوك التقليدية لابد من وجود اختلافات جوهرية في التمويل والاستثمار بين المصارف الاسلامية والبنوك التقليدية، ويمكن تلخيص هذه الفروقات في الجدول التالي:

الجدول (01): الفريق بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية من حيث الاستثمار والتمويل

أوجه الاختلاف	المصارف الإسلامية	البنوك التقليدية
وظيفة المال	يتم توظيفه على اساس صيغ تمويل اسلامية من بيوع ومشاركات ومضاربة...	يستخدم في الاقراض بفائدة
الفائدة	محرمة	اساس المعاملات البنكية

[1] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص44-45.

مدة السداد	ترتبط بحياة المشروع، ولا يجوز اخذ فوائد او غرامات في حالة التأخر في السداد	ترتبط بحياة المشروع، وتكون قصيرة غالبا مع اخذ فائدة ربوية عند التأخر في السداد
هدف التمويل	الربح مضبوط بضوابط شرعية باستخدام وسائل مشروعة شرعا وقانونا مع مراعاة تحقيق مصالح العوائد الاجتماعية والتنموية	الربح في المقام الاول بغض النظر عن الوسائل والانضباط بالقوانين الوضعية
الفئات المستفيدة	كافة الافراد باختلاف طبقاتهم	الاغنياء واصحاب المال فقط
المعيار الأساسي في اختيار المشروع	المعيار الشرعي أولا ثم باقي المعايير شرط أن لا تتعارض معه	الربح فقط
الضمانات	كفاءة المشروع بالدرجة الاولى، وضمانات اخرى شخصية ومادية بالدرجة الثانية	ضمانات قانونية وشخصية بالدرجة الاولى ثم كفاءه المشروع بالدرجة الثانية
تقاسم نتائج الاستثمار	المشاركة في الربح والخسارة	ضمان الربح الفائدة
المساهمة في التضخم	معظم ادوات التمويل الاسلامي لا تؤدي الى زيادة عرض النقد وبالتالي لا تؤدي الى زيادة التضخم	تؤدي اساليب التمويل التقليدي الى زيادة عرض النقد من خلال ما يسمى بخلق النقود وهذا يساهم في زيادة حدة مشكل التضخم
استمرار الملكية للمال	في بعض انواع التمويل الاسلامي كالمشاركة والمضاربة تستمر ملكية الممول لماله	تنتقل ملكية المال من الممول الى الجهة الممولة، ما يعني عدم تحمل الدائن أي مسؤولية تتعلق بماله
الأثر على الناتج القومي والدخل القومي	يساهم التمويل الاسلامي في زيادة الناتج القومي والدخل القومي لارتباطه بالإنتاج الحقيقي وبالتالي يحقق قيمة مضافة	الاثر على الدخل والناتج القومي ضعيف وقد يكون سالبا احيانا، وذلك لعدم ارتباط التمويل التقليدي بالإنتاج

	للاقتصاد	الحقيقي
العلاقة بالأزمات المالية	لا يساهم في حدوث ازمات مالية بسبب ارتباطه بالإنتاج الحقيقي، فهو يساهم في بناء توازن بين الاصول الحقيقية والاصول المالية	يساهم في حدوث أزمات مالية لعدم ارتباطه بالإنتاج الحقيقي، ومساهماته الفعالة في زيادة قيمة الاصول المالية على حساب الاصول الحقيقية
طبيعة التمويل	بيع وانتاج سلع حقيقية	بيع او تأجير النقود
الآثار الاجتماعية	يساهم التمويل الاسلامي في استقرار المعاملات وسواد الالفة والتضامن والعلاقات الجيدة بين افراد المجتمع لالتزامه بالوضوح والصدق والامانة والعدل في المعاملات	يساهم في نشر الحقد والحسد بين وحدات العجز ووحدات الفائض ويؤدي الى زيادة الفجوة بين الاغنياء والفقراء

المصدر: حسن محمد سمحان، دراسات في الإدارة المالية الإسلامية، دار الفكر، الأردن، ط 1، 2011، ص ص 211-212، بتصرف.

رابعا: من حيث العلاقة بين البنك والعملاء

تختلف علاقة المصرف الإسلامي مع عملائه عن علاقة البنك التقليدي مع عملائه، فهي في البنك التقليدي علاقة دائن بمدين أما في المصرف الإسلامي فهي علاقة مضاربة بين صاحب رأس المال المودع والمضارب، ويترتب على هذه العلاقة أنه بينما يعرف المودع في البنك التقليدي مقدما حجم الدخل المتولد عن الوديعة فإنَّ المودع في المصرف الإسلامي لا يمكنه تحديد دخل محدد عن الوديعة وذلك لأن عملية إيداع أمواله في المصرف الإسلامي تخضع لقاعدة الغنم بالغرم بمعنى أن الطرفين يشتركان في الربح والخسارة وهذا بالنسبة للعلاقة مع المودعين، أما بالنسبة للعلاقة مع مستخدمي الأموال فإنَّها في حالة البنك التقليدي تنحصر في علاقة إقراض واقتراض في مقابل فوائد محددة مسبقا، أما القيام بنشاط الاتجار بيعا وشراء فغير مصرح به وذلك حماية لأموال المودعين، وعلى العكس من ذلك فان المصرف الإسلامي عادة ما تكون علاقته مع مستخدمي أمواله علاقة مضاربة فهو يتميز عن

التقليدي في أنه يدخل شريكا مع عميله في الخسارة كما هو شريك في الربح باستثناء المرابحة التي تشبه في طبيعتها علاقة دائن بمدين[1].

المبحث الثاني: التحول إلى المصرفية الإسلامية

لقد شجع النجاح الذي شهدته المصرفية الإسلامية العديد من البنوك التقليدية العربية والغربية الى التحول نحو المصرفية الإسلامية وتبني الأسس والأعمال التي تقوم عليها، حيث قامت العديد من البنوك بتبني هذا النظام الذي يتماشى وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وسنتناول من خلال هذا المبحث مفهوم التحول للمصرفية الإسلامية ثم سنتطرق إلى دوافع هذا التحول، وفي الأخير إلى مصادر ومتطلبات التحول.

المطلب الأول: مفهوم التحول للمصرفية الإسلامية

التحول في اللغة يعني التنقل من موضع إلى موضع آخر[2]، والانتقال من حال إلى حال أي تحولا وتغيرا وانتقالا[3]، ونقطة التحول هي الحد الفاصل بين أمرين يكون الأمر الثاني منهما أحسن حالا من الأول[4]، فالتحول يعني الانتقال من وضع معين إلى وضع آخر وهذا التغيير أو الانتقال يقتضي عادة أن يكون الوضع المتحول اليه أفضل حالا من الوضع المتحول عنه[5].

أما في الاصطلاح فقد عرف التحول بأنه الانتقال من وضع فاسد شرعا إلى وضع صالح شرعا[6]، ويكمن الفساد في الوضع القائم المطلوب التحول عنه هو التعامل بأنواع من المعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشرع والتعامل بالربا أخذا وعطاءً وهو محرم شرعا لما

---

[1] محمود حسن الوادي، مرجع سبق ذكره، ص48.

[2] ابن منصور محمد بن مكرم، لسان العرب،دار الصادر، بيروت، لبنان،ط1، ص11.

[3] محمد قلعجمي، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، بيروت، لبنان،ط2، 1998، ص01.

[4] ابن منصور محمد بن مكرم، مرجع سبق ذكره، ص11.

[5] يزن خلف العطيات، منير سليمان الحكيم، أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد وتوظيفها، مؤتمر الخدمات المصرفية، المركز العالي للمهن المالية والإدارية والأكاديمية، ليبيا، 27-2010/04/28، ص03.

[6] الربيعة سعود محمد، تحول المصرف الربوي الى مصرف إسلامي ومقتضياته، جمعية احياء التراث الإسلامي، الكويت، 1992، ص15.

ينطوي عليه من أضرار بالمجتمعات الإسلامية واستغلال ظروفهم المعيشية وحاجتهم الاقتصادية[1].

فالتحول يعني الانتقال من المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة الى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، ويكمن عمل البنوك التقليدية في التعامل بأنواع من المعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشريعة والتعامل بالربا، أما الوضع المطلوب التحول إليه فهو أبدال المعاملات المخالفة للشريعة بما أحله الله من معاملات مصرفية تنطوي على تحقيق العدل بين المتعاملين في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية[2].

فتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية من خلال قيامها بإنشاء أو تحويل بعض فروعها التقليدية إلى فروع إسلامية تحت مسمى النظام المزدوج، أي نظام الذي يقدم فيه البنك خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات المصرفية التقليدية[3]، كما أنّها فروع تنتمي إلى بنوك تقليدية تمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية[4].

المطلب الثاني: دوافع التحول إلى الصيرفة الإسلامية

من المعلوم أن أي تغير أو انتقال من وضع معين إلى وضع آخر لابد وأن يكون له سبب، فإما يكون التحول بسبب مشكلة أو الانتقال من الوضع الحالي الى وضع جديد يحقق المزيد من الإيجابيات، وبناءً على هذا سنحاول التعرف على أهم الدَّوافع التي تؤدي الى تحول البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

أولا: السعي نحو تعظيم الأرباح

[1] مصطفى علي أبو حميرة، نوري محمد، تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصريفة الإسلامية –دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، المركز العالي للمهن المالية والإدارية والأكاديمية، ليبيا، 27-2010/04/28، ص04.

[2] الربيعة سعود محمد، مرجع سبق ذكره، ص15.

[3] عمر زهير حافظ، رأى في مسألة النظام المزدوج في الأعمال البنكية، مجلة الأموال، شركة الاتصالات الدولية ، المملكة العربية السعودية، 1996، ع 1، ص60.

[4] حسين حسن شحاتة، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية ببنوك تقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، الإمارات العربية، ع 240،، ص33.

هذا الدافع ينطلق من الهدف الأساسي الذي تهدف البنوك التقليدية الوصول اليه وهو تحقيق الأرباح، وحيث ان العمل المصرفي المتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية يمثل مصدرا خصبا لتحقيق الأرباح فإنه من الطبيعي أن تلجا البنوك التقليدية إلى الاستفادة قدر الإمكان من هذا المصدر الخصب، وقد اجرت أحدالأبحاثدراسة ميدانية من خلال توزيع استبيانات على اصحاب القرار في البنوك التقليدية التي تحولت للعمل وفق احكام شريعة وكانت نتائج كالتالي:[1]

- 82%من البنوك التقليدية كان من اهم الدوافع لها في التحول هو المحافظة على العملاء الذين يرغبون في تنويع مجالات تعاملاتهم المصرفية فتمت تلبية احتياجاتهم من خلال تقديم المنتجات المصرفية الموافقة مع احكام الشريعة الاسلامية؛
- 74% من البنوك كان من اهم الدوافع لها هو المنافسة في جذب عملاء جدد يفضلون العمل المصرفي الاسلامي ويرفضون العمل المصرفي الربوي؛
- 24% من البنوك كانت دوافعهم ارتفاع معدلات عائد الاستثمارات المصرفية الاسلامية مقارنة بالعائد في صيغ المصرفية التقليدية.

ثانيا: الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية

وهذا يعني أنَّ الوازع الديني والاستجابة لأمر الله تعالى بتطبيق شرعه والالتزام بأوامره ونواهيه هو الدافع الرئيسي وراء تحول البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا الدافع من مبدأ التوبة والتوقف عن ممارسة الأعمال المخالفة للشريعة الإسلامية كالرّبا[2].

ثالثا: محاكاة النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية

[1] مصطفى إبراهيم محمد، تقييم ظاهر تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية –دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك التقليدية، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، مصر، 2006، ص127.

[2] يزن خلف العطيات، مرجع سبق ذكره، ص05.

إن النجاحات التي حققتها المصرفية الاسلامية والتطور المستمر لمعدلات نموها خلال العقود الأخيرة تعد أحد الأسباب الأساسية التي دفعت العديد من البنوك التقليدية للتوجه نحو العمل المصرفي الإسلامي، فقد استطاع هذا القطاع من رفع حصيلته من اجمالي الموجودات المصرفية من 13.4%في سنة 2000 الى 88%في السنواتالماضية، كما زادت ارباح هذا القطاع بمعدل سنوي هائل وايضا زاد اجمالي الودائع بنسبة 27%خلال الاعوام الماضية، ويتوقع خبراء صناعة التمويل الاسلامي بأن تصل قيمة الاصول التي تديرها البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية على مستوى العالم بحلول عام 2023 إلى نحو 4 تريليون دولار امريكي[1].

رابعا: محاربة التضخم والقضاء على سوء توزيع الثروات في المجتمع

"في البداية لم يكن تحريم الفائدة المصرفية لأسباب اقتصادية ولكن المفكرين اجتهدوا في تعليل هذا التحريم ومنطقية تطبيقه وآثاره الاقتصادية ف

التمويل المصرفي التقليدي يرتكز على الفائدة ويجعل من التوسع النقدي عن طريق المصارف اداة للاختلال النقدي وليس التوازن، فهو يساهم في عملية تضخيم الأصول المالية وخلق أصول جديدة دون ما يكافئها من أصول حقيقيةوهذا ما أدى الى سوء توزيع الثروات في المجتمع وبالتالي زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهو ما كان من بين أهم الأسباب الأساسية التي دفعت الكثير من الاقتصاديين بالمناداة للتحول نحو المصرفية الاسلامية رغبة منهم في التخلص من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية النّاجمة عن التعامل بالفائدة وتحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية القائمة على استثمارات حقيقية وملموسة موجهة نحو حاجات المجتمع المشروعة وتحقيق العدالة في توزيع الثروات في المجتمع[2].

[1] توازن النظام المالي العالمي مرهون بتنامي أعمال المصرفية الإسلامية، المجلة الاقتصادية، ع 193، 2010، مقال منشور على موقع http ;//www .aleqt.com/2010/09/25

[2] مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية –نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص ص15-20.

المطلب الثالث: مصادر ومتطلبات التحول للصيرفة الإسلامية

نعالج من خلال هذا المطلب مصادر التحول للمصرفية الإسلامية أولا، ثم ننتقل بعدها لمناقشة متطلبات التحول للصيرفة الإسلامية.

أولا:مصادر التحول للمصرفية الإسلامية

ويقصد بمصدر التحول الجهة التي تسعى لتحول البنك التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية، وهذه الجهة قد تكون من داخل البنك أو خارجه، وقد تكون من جهة حكومية أو جهة خاصة، وهذا على النحو التالي:[1]

1. اتخاذ قرار التحول من قبل القائمين على البنك التقليدي واصحاب القرار، وذلك بدافع التوبة الى الله والتخلص من الاعمال والانشطة المخالفة لأحكام الشريعة ولاسيما الربا والتحول للعمل وفق الشريعة الاسلامية؛
2. أن يكون مصدر تحول البنك التقليدي للمصرفية الاسلامية جهة خارجية خاصة ترغب بشراء البنك وتحويله للعمل المصرفي الاسلامي، وهناك عدة أسباب تستخدم لتحقيق هذه الغاية وتتمثل في:

- الاشتراط منذ البداية أن تنص الشركة في نظامها الأساسي على الالتزام القاطع بأحكام شرعية وعدم التعامل بالفائدة قبل طرح أسهمها للتداول، اذ تقوم جهة خارجية بشراء حصة من الاسهم مقابل الالتزام بالشرط السابق؛
- الدّخول في شركة قائمة من خلال حصة من أسهمها ثم محاولة التأثير من الداخل من أجل تغيير النظام الأساسي من خلال الجمعية العمومية؛

[1] يزن خلف سالم العطيات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية –دراسة بيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، تخصص المصارف الإسلامية، الأردن، 2007، ص ص49-51.

- الدخول في شركة دون اشتراط العمل وفق احكام الشريعة الاسلامية، وبعد أن يصبح لهذه الشراكة ثقل ووزن مالي ومعنوي يجبر القائمون على هذه الشركة بين الانسحاب أو تحول الشركة للصيرفة الإسلامية؛
- تقديم تمويل للشركات التي يرغب بعض القائمين عليها بالعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية من خلال الصيغ الاسلامية سعيا لتخليصها من الأعمال المخالفة وتدعيمها بشراء أسهمها لكي يتم التأثير على قناعة أغلبية القائمين على هذه الشركات للتحول للمصرفية الإسلامية.

3. أن تقوم السلطات القانونية (الدولة) باتخاذ قرار تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية والتوقف عن ممارسة أي اعمال مخالفة كالربا وغيره، والعمل على تحويلها للصيرفة الاسلامية مثل ما حدث في إيران وباكستان والسودان.

ثانيا: متطلبات التحول للصيرفة الاسلامية

إنَّ تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الاسلامي يتطلب منها الالتزام بأسسه ونشاطاته، لذا فإن طبيعة الاختلاف الجوهري بين كلا النظامين يفرض على عملية التحول مواجهة العديد من المتطلبات القانونية والشرعية والادارية والعامة، وفيما يلي يتم التعرف على أهم متطلبات عملية التحول للمصرفية الاسلامية.

1. **المتطلبات القانونية:** يقصد بالمتطلبات القانونية كافة الاجراءات التي يتوجب على البنك القيام بها لكي تتم عملية التحول وفق الإطار القانوني، وتتمثل أهم هذه المتطلبات القانونية في:

أ. صدور قرار عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي والذي يصدر عن اجتماع يعقد بصفة غير عادية يتضمن الموافقة على تحول البنك التقليدي للعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية، ويتم في هذا الاجتماع مناقشة تحول البنك التقليدي للعمل وفق احكام اسلامية ويعمل مجلس الادارة على تقديم القناعات الكافية والدلائل القوية

للتحول، ثم يناقش بعد ذلك مستلزمات التحول من تعديلات او تغييرات في عقد تأسيس البنك ونظامه الاساسي، وفي حال حصول المشروع على اغلبية الاصوات لاتخاذ بقرار التحول ينبغي على مجلس الادارة اجراء تعديلات ثابتة في عقد التأسيس وينص على:[1]

- ان تكون جميع اعمال البنك موافقة لأحكام الشريعة الاسلامية وعدم التعامل بالربا بجميع اشكاله وصوره او اي معاملة محرمة شرعا في سائر انواع التعامل مع الاخرين؛
- تعديل اسم البنك في عقد التأسيس بما يدل على طبيعة نشاطاته المصرفية المعدلة او الجديدة وعلى اهدافه واسلوب تعامله مع الاخرين.

ب. الحصول على الموافقة الرسمية من الجهات المختصة على تحول البنك التقليدي وتعديل نظامه الاساسي، وهذه الجهة الرسمية تتمثل في موافقة البنك المركزي، كما يقوم البنك المركزي بوضع عدة شروط ومتطلبات يجب على البنك التقليدي الالتزام بها عند التحول الى الصيرفة الاسلامية ومن هذه الشروط: [2]

- ضرورة قيام البنك الراغب بالتحول بإجراء دراسة جدوى لعملية التحول؛
- اعداد لجنة تتكون من الادارات المعنية بعملية التحول لمتابعة الاجراءات والخطوات؛
- تهيئة العميل لعملية التحول من خلال حملة إعلانية؛
- تعديل عقد التأسيس على ان يتضمن الالتزام بتطبيق احكام الشريعة الإسلامية؛
- اجراء تعديلات على الهيكل التنظيمي للبنك وتدريب الموظفين على طبيعة العمل الجديد وتأهيلهم مع تدعيم الهيكل الوظيفي بما يتناسب مع طبيعة النشاط الجديد.

ت. تكليف ادارة الشؤون القانونية في البنك التقليدي بدراسة كافة النّواحي القانونية المتعلقة بتحول البنك للعمل المصرفي الاسلامي، والاثار القانونية المترتبة عليه

[1] يزن خلف العطيات، مرجع سبق ذكره، ص11-13.

[2] طارق خالد المسفر، ملامح شروط بنك الكويت المركزي لتحول البنوك التقليدية الى إسلامية، مقال منشور في مجلة المستثمرون، ع 21، الكويت،ص18.

من حيث تسوية حقوق والتزامات البنك مع كل من المساهمين والعملاء والبنوك الاخرى، والاستعداد التام لمواجهة اي اعتراضات قانونية قد تواجه عملية التحول بالإضافة الى متابعة تنفيذ اي متطلبات اخرى تفرضها الجهات المختصة بخصوص تنفيذ التحول للعمل المصرفي الإسلامي[1].

2. **المتطلبات الشرعية:** يقصد بها كافة الأمور والاجراءات التي يتوجب على البنك التقليدي القيام بها عند تنفيذ التحول لكي يصح تحوله من الناحية الشرعية، من خلال التوبة عن التعامل بالرّبا والعزم على عدم الرجوع الى التعامل فيه، وتحقيق معنى التوبة الشرعية يستلزم القيام بما يلي:[2]

- الاقلاع عن الذنب فورا والمتمثل في التعامل بالربا وعقد النية على عدم العودة الى التعامل بالربا او اي من العقود المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية؛
- تدارك ما أمكن تداركه من رد الحقوق لأصحابها لان اهم الشروط التوبة رد المظالم لأصحابها؛
- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية تتكون من علماء يتمتعون بمصداقية عالية ولهم خبرة طويلة في مجال المعاملات المالية.

ومما سبق يتضح أنَّه يتوجب على البنك التقليدي تنفيذ كافة الامور التي تجعله ملتزما بأحكام الشريعة الإسلامية وتحقيق مقاصدها، والابتعاد عن كافة الامور المخالفة لها والتخلص من جميع اشكال التعامل المحرم وأوله الرّبا وهذا كله كي يصح التحول من الناحية الشرعية.

3. **المتطلبات الإدارية:** وتتمثل فيالاجراءات التي تمس النظام الاداري في البنك والتي تطلبها عملية التحول، وباعتبار الموارد البشرية تشكل الرّكن الاساسي في النظام الاداري للبنك وذلك لما تؤديه من دور مهم في الارتقاء بمستوى الأداء لذا فإنَّه يتوجب

[1] يزن خلف العطيات، مرجع سبق ذكره، ص ص11-13.
[2] المرجع نفسه، ص ص11-13.

على ادارة البنك التقليدي عند التحول أن تقوم بإعادة تهيئة وتطوير الموارد البشرية للبنك بما يناسب وضعه الجديد وذلك من خلال:[1]

- **التهيئة المبدئية:** تعرف بانها عبارة عن جميع الترتيبات التي يتخذها البنك في سبيل تعريف القوة العاملة في البنك قبيل مرحلة التحول واثنائها بكل ما يتعلق بالطبيعة العقدية المميزة للعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء على المستوى الفكري أو المستوى العملي، وكذلك بكل ما يتعلق بعملية تنصيب او ادخال موظف جديد بالإضافة الى تزويده بالبيانات اللازمة عن كل ما يتعلق بهدف البنك ورسالته ومراحل تحوله والوظيفة المعدلة او الجديدة وسياسات الافراد؛
- **تخطيط الموارد البشرية:** عبارة عن منهج متكامل بالجوانب التخطيطية لوظيفة الموارد البشرية من اجل توفير العدد والنوع الملائم من الافراد للقيام بالواجبات والاعمال المطلوبة لتحقيق اهداف البنك من ناحية وتحقيق متطلبات الافراد وحاجاتهم من ناحية اخرى، ويقاس التخطيط الناجح للموارد البشرية بمدى تحقيقه للاستخدام الامثل للموارد البشرية المتاحة، فالدراسة المتأنية الواضحة لمتطلبات التحول من الموارد البشرية قبل الشروع في عملية التحول تسهل هذه العملية وتنظمها وتجعلها اكثر فعالية وتقلل الاخطار وتسدد الاحتياجات المتوقعة بما يكفل عملية التحول؛
- **اعادة النظر في المعايير:** التي يتم من خلالها اعتماد كفاءة واداء الموظف ودوره في تقدم ونجاح البنك التقليدي بعد التحول، فاذا كان البنك التقليدي قبل التحول ينظر الى كفاءة الموظف من خلال قدرته الفنية وتميزه في مجال عمله فقط دون النظر الى طبيعة اعتقاده وايمانه ومدى التزامه بأحكام الحلال والحرام فان الامر يختلف بالنسبة للبنك بعد تحوله، اذ ان اعتقاد الموظف ومدى التزامه بالأحكام الشرعية بالإضافة الى اتقانه وتميزه في مجال عمله امر هام لنجاح فكرة التحول اذ ان وجود غير المسلمين

[1] ربيعة سعود محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص358-381.

داخل البنك بعد التحول للصيرفة الاسلامية له نتائج سلبية على البنك فهم غير قادرين على العمل والانسجام كفريق واحد؛

- **التقصي المستمر والمتواصل للاحتياجات التدريبية لكافة الموظفين:** وخاصة منتسبي الادارة وذلك بسبب طبيعة العمل المصرفي الجديد الذي يتطلب احتياجات خاصة تختلف عن العمل المصرفي التقليدي، لهذا فانه يتوجب على ادارة البنك بعد التحول مراعاة حاجة الموظفين للمعلومات والخبرات الخاصة بالعمل المصرفي المتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية.

4. **متطلبات عامة:** هناك العديد من المتطلبات التي يتوجب على البنك التقليدي القيام بها عند التحول وهذا نظرا لأهمية هذه المتطلبات وما تعكسه على عمل البنك ونشاطه والمساهمة في ابراز الدّور الجديد للبنك بعد التحول، ومن اهم هذه المتطلبات:[1]

- القيام بحملات اعلانية تمهد للإعلان عن تحول البنك التقليدي للمصرفية الاسلامية وذلك من خلال عقد ندوات ومحاضرات عبر وسائل الاعلام، وتركز هذه الاخيرة عن اهمية التحول وإيجابيات حيث يترقب الجمهور التحول بفارغ الصبر الأمر الذي يساهم في جذب العملاء الجدد وتحقيق مكاسب تساهم في نجاح عملية التحول منذ البداية نحو المصرفية الإسلامية بقوة وثبات؛
- تغيير كافة المعالم والأشكال السابقة التي تعكس صورة العمل المصرفي التقليدي واستبدالها بمعالم تعكس صورة العمل المصرفي الجديد بعد التحول كتعديل اسم البنك وشعاره وإعلاناته وموارده الدعائية وغيرها من الأمور الشكلية بحيث تبرز الوجه الجديد للبنك وتعكس تحوله للمصرفية الإسلامية؛
- تشكيل لجان متابعة تعمل على تتبع الخلل أثناء وبعد التحول بحيث يتم تدارك حدوث اي خلل بسرعة ودقة عالية، وفي نفس الوقت تعمل هذه اللجان على تعزيزالنواحي

[1] ينظر: مصطفى إبراهيم محمد، مرجع سبق ذكره، ص173. ربيعة سعود محمد، مرجع سبق ذكره، ص557. عبد الستار، تحول البنك الى مصرف إسلامي، ورقة مقدمة للمؤتمر الثامن هيئات شرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 18-2009/05/19، ص327.

الايجابية التي تظهر تباعا لتنفيذ خطوات التحول، الأمر الذي يساهم في إنجاح التحول وإظهاره بشكل يدفع للتفاؤل والاستمرار بالعمل لتحقيق الأهداف المنشودة؛

- إعداد المعايير والقيود المحاسبية ونظم الحاسب الآلي الملائمة لأنشطة البنك بعد التحول، حيث تتفق مع صيغ الاستثمار وعقود التمويل الشرعية ويمكن الاستفادة بشكل أساسي مما وضعته هيئة المحاسبية بالبحرين من معايير خاصة بالمؤسسات والبنوك التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛
- تصميم النماذج والعقود والسجلات التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي سواء باقتباس عقود بعض البنوك الإسلامية أو تعديل عقود البنك نفسه لتكون محققة للغرض.

المبحث الثالث: أشكال وأساليب التحول للمصرفية الإسلامية ومعوقاته

بعد المصادقة على عملية تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية يتم التحول الفعلي وفق أشكال وأساليب مع مراعاة المشاكل التي تواجهها، سنتناول من خلال هذا المبحث أشكال وأساليب التحول للمصرفية الإسلامية بالإضافة إلى المعوقات التي تواجه عملية التحول.

المطلب الأول: أشكال عملية التحول للمصرفية الإسلامية

يقصد بأشكال التحول للمصرفية الإسلامية الطريقة التي اختارها البنك التقليدي ليمارس من خلالها العمل المصرفي المتوافقواحكام الشريعة الإسلامية، وفيما يلي أهمأشكال التحول للمصرفية الإسلامية:

1. **التحول الكلي:**من خلال إحلالالأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مكان الأعمال المخالفة، وذلك بتحول البنك بالكامل الى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ويتوقف عن ممارسة اي أعمال مخالفة للشريعة الإسلامية وعلى رأسها التعامل بالربا، ويعد هذا الشكل من أكثر الإشكال مصداقية في التحول اذ أنّه مبني على الابتعاد عن

ممارسة اي أعمال مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، وقد نفذت العديد من البنوك التقليدية هذا الشكل من التحول على غرار بنك الجزيرة ومصرف الشارقة ومصرف الإمارات وبنك الكويت الدولي[1]؛

2. **التحول من خلال استحداث المصرف التقليدي لخدمات وصيغ مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية**ويقدمها مع باقي الخدمات والصيغ المصرفية التقليدية، حيث تقوم البنوك التقليدية بتصميم بعض أدوات التمويل الإسلامية كالمشاركة والمرابحة والاستصناع وصيغ السلم، وقد شاع استخدام هذا الشكل من التحول في معظم البنوك التقليدية في دول الخليج العربي وخاصة السعودية مثل البنك السعودي البريطاني والبنك السعودي الهولندي وبنك الرياض، والملاحظ في هذا الشكل ان البنك التقليدي لا يمنح الصيغ والخدمات الإسلامية اي استقلالية عن باقي الصيغ التقليدية التي يقدمها حيث تشكل مزيجا بين ما هو مباح شرعا وآخر محرم[2]؛

3. **التحول من خلال إنشاء البنك التقليدي لنوافذ متخصصة تقدم خدمات وصيغ مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة السلامية:**وهذا يعني قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في البنك التقليدي يختص فقط ممارسة الأعمال المصرفية الإسلامية، والملاحظ في هذا الشكل ان البنك التقليدي يمنح العمل المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية شيئا من الاستقلالية المكانية داخل البنك، حيث يتم فصله عن باقي الأعمال التقليدية من خلال وحدة متخصصة تعنى بالعمل المصرفي الإسلامي إلا أنَّها لا تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية اللازمةبل تتبع في ذلك لإدارة البنك التقليدي ومن البنوك التي اشتهرت باستخدام هذا الشكل بنك HSPC ومجموعة Siti group[3]؛

---

[1] سعيد بن سعد المرطان، الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، تجربة بنك الأهلي التجاري، ندوة التطبيقات الاقتصادية والإسلامية، المغرب، 1998/05/08، ص436.

[2] المرجع نفسه، ص436.

[3] فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 2015، ص13.

4. **تحول البنك التقليدي وفق أحكام الشريعة الإسلامية من خلال فروع متخصصة بذلك:**

وفي هذا الشكل يقوم البنك التقليدي بإنشاء أو تحويل فروع قائمة الى فروع تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وعادة ما تكون هذه الفروع اما تابعة لإدارة الفروع بالبنك التقليدي او ينشأ لها ادارة خاصة، وقد اشتهرت البنوك التقليدية في مصر باستخدام هذا الشكل، ويعتبر هذا الشكل من التحول أكثرالأشكال شيوعا الامر الذي استدعى وضع شروط تحكم عمله من قبل بعض السلطات التقليدية، والملاحظ في هذا الشكل انه يمتاز عن سابقه بالاستقلالية المكانية، وفي بعض الحالات الإدارية عن باقي أعمال البنك مما يتيح امكانية فصل أعمال ونتائج الفرع عن اعمال ونتائج البنك التقليدي؛[1]

5. **التحول من خلال انشاء البنوك التقليدية لبنوك جديدة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية:**في هذا الشكل يقوم البنك التقليدي بتقديم الخدمات والصيغ المصرفية من خلال بنك مستقل بإدارته واعماله عن البنك الأم، ويلتزم في جميع اعماله بأحكام الشريعة الاسلامية الا أنَّ ملكيته تعود للبنك التقليدي، ويعتبر هذا الشكل من اقل الاشكال السابقة شيوعا وانتشارا الا ان هنالك عدة حالات اعتمدت هذا الشكل من التحول فعلا، ففي الاردن قام البنك العربي بإنشاء وتأسيس البنك العربي الاسلامي الدولي، وفي السودان قامت مجموعة فرنسكمع مجموعة من المؤسسات المالية الكويتية بإنشاء مصرف استثماري اسلامي تحت اسمBanque Capital، وفي لبنان قامت مجموعة بنك الاعتماد اللبناني بإنشاء المصرف الاسلامي اللبناني كما قام بنك لبنان والمهجر بإنشاء مصرف اسلامي تحت اسم لبنان والمهجر للتنمية[2].

المطلب الثاني: أساليب عملية التحول للمصرفية الإسلامية

[1] سعيد بن سعد المرطان، مرجع سبق ذكره، ص435.

[2] صقر أحمد، العمل المصرفي الإسلامي واصوله وصيغته وتحدياته، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص207.

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أساليب عملية التحول إلى المصرفية الإسلامية ويقصد بها الطريقة التي يتبعها البنك التقليدي في تنفيذ عملية التحول للوصول الى الشكل الذي قرر من خلاله العمل وفق احكام شرعية، وفيما يلي أهم هذه الأساليب:[1]

1. **التحول لجزئي:**ويعني قيام البنك التقليدي بتحويل فرع من فروعه او انشاء فرع جديد يعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية، وبذلك يكون نموذجا للعمل المصرفي الاسلامي، وبعد نجاح تجربة الفرع النموذجية يبدأ البنك بتعميم التجربة على باقي فروع البنك وفق خطة معينة، ثم يتبعها بعد ذلك تحول المركز الرئيسي مستفيدا من خبرته في تحويل جميع فروعه بحيث يصير البنك التقليدي بالكامل يعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية، وهذا كله على افتراض ان الشكل المرغوب التحول من خلاله هو التحول الكلي، اما اذا كان هدف البنك في التحول من خلال احد الاشكال الاخرى فان الامر يتم بنفس الطريقة حيث يبدا بتجربته بشكل جزئي وبعد نجاحها يقوم البنك بتعميمها.

ومن ايجابيات استخدام هذا الأسلوب:

- تمتعه بدرجة مرتفعة من الأمان وذلك فيما لو تعرضت التجربة لأي خسارة فإن الضرر سيكون محصورا في مجال تنفيذ التجربة ولن يتأثر البنك الرئيسي؛
- يسمح التحول لإدارة البنكباكتساب الخبرة الكفيلة بتقليل عدد الاخطاء والمشاكل التي يمكن أن يقع فيها البنك مستقبلا.

2. **التحول دفعة واحدة:**ويتمثل هذا الاسلوب في قيام البنك التقليدي قبل تحوله بإعداد برنامج شامل لتحويل النظام المصرفي التقليدي الى نظام اسلامي على اساس تحديد موعد معين لإلغاء النظام المصرفي المعمول به دفعة واحدة واحلال النظام المصرفي الاسلامي محله، وكذلك الامر بالنسبة لباقي اشكال التحول الاخرى فان البنك يقوم بالتحول الى الشكل الذي اختاره دفعة واحدة، حيث تعمم الفكرة على جميع فروع البنك

[1] الربيعة سعود محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص542-548.

في ان واحد، ورغم تميز هذا الاسلوب بقصر الزمن الذي يستغرقه في التحول الا انه ينطوي على مغامرة كبيرة قد تفضي الى مخاطرة جسيمة، وذلك لان التضحيات والخسائر التي سيتكبدها البنك نتيجة التحول بهذا الاسلوب ستكون كبيرة، وقد تعرض البنك لأزمة سيولة يمكن أن تشل حركة بعض الانشطة التجارية والمصرفية، او يتعرض لموقف عدم تلبية طلبات سحب اصحاب الودائع ومع الاستمرار بهذا الحال يعرض نفسه للمسائلة القضائية عن حقوق المودعين، وهذا يفتح على البنك باب هو في غنى عنه يشغله عن الاهتمام بمفرزات التحول الطبيعية اثناء فترة التحول مثل المشكلات القانونية والادارية وغيرها.

ومن سلبيات هذا الأسلوب:

- ارتفاع معدل اخطاء العمل وانخفاض معدل الاداء من حيث الكم والكيف لعدم تلقي القوى العاملة للتدريب اللازم لمواجهة اعباء مهامهم الجديدة؛
- انخفاض مستوى الروح المعنوية لدى القوى العاملة في البنك وهذا كله سيضر بتجربة التحول، وسيعاني البنك من هذا الضرر عدة سنوات بالإضافة إلى ما قد يسببه هذا الأسلوب من انطباع لدى البنوك التقليدية الأخرى حول تجربة التحول.

3. **التحول المرحلي (التدريجي):** هو عبارة عن قيام البنك التقليدي بإعداد خطة متكاملة وشاملة لكل أقسام وفروع البنك بهدف تحويل النظام المعمول به الى نظام مصرفي خال من أي محظور شرعي طبقا لبرنامج مرحلي وعلى أساس جدولة مراحل التحول زمنيا وفقا لمعايير شرعية وقانونية واقتصادية،بالإضافة إلى مراقبة كل مرحلة من مراحل التحول لاستيفاء المتطلبات من تعديل وتبديل، ويكون هذا الاسلوب افضل من الاسلوبين الاول والثاني وذلك لأنه يتجاوز الاسلوبين فهو يقوم على اساس تنفيذ خطة التحول في جميع اقسام البنك وفروعه بشكل متوازن ومتساوي على مراحل زمنية محددة بحيث يتحقق التكامل للنظام المصرفي القائم على اساس خلو معاملاته من

الربا او اي محظور شرعي، فهذا الاسلوب من التحول لا يكاد يلمس فيه اي مساوئ ذات اهمية وان وجدت فهي من مستلزمات التحول اذا ما قورنت بعدم التحول لان التحول من نظام الى نظام اخر لابد ان يكون فيه خسائر.

المطلب الثالث: معوقات عملية التحول للمصرفية الاسلامية

تواجه البنوك التقليدية التي اقدمت على ممارسة العمل المصرفي الاسلامي العديد من المشكلات والعقبات التي تعوق طريق تحولها للمصرفية الإسلامية، وتنقسم هذه المعوقات الى قسمين على النحو التالي:[1]

1. **معوقات داخلية متعلقة بالعمل المؤسسي ذاته:** وتتمثل في:

- ضعف العلم الفقهي الشرعي لدى بعض العاملين بالبنوك الاسلامية لاسيما المتعلق بالمعاملات الشرعية؛
- عدم الالتزام بخطوات الاجراءات التنفيذية الواجب اتباعها حيث يعدها بعض العاملين في البنوك الاسلامية شكلية؛
- رغبة العاملين في البنوك الاسلامية وبعض المتعاملين معها في سرعة انجاز المعاملة في اقل وقت ممكن؛
- بعض المتعاملين مع البنوك الاسلامية يسعون للتعامل معها لا لتجنب المعاملات الربوية مع البنوك التقليدية بل بغية الحصول على السلعة او النقد باي وسيلة؛
- قلة خبرة المضاربين والمشاركين المتعاملين مع البنوك الاسلامية في الاعمال والانشطة الاستثمارية فضلا عن الانحدار الاخلاقي المتعلق بالأمانة والسلوك القديم؛
- ضعف نظم المراجعة والرقابة الداخلية والمالية على المعاملات المصرفية الاسلامية حتى اصبحت الاخطاء والمخالفات جزءا من اجراءات العمل؛

[1] محمد رفيق زين العابدين، قانون المصارف الإسلامية والضرورة الشرعية والرؤى المستقبلية، دار السلام للطباعة والنشر، مصر،ط1، 2014، ص30.

- ضعف نظم الرقابة الشرعية على معاملات البنوك والتأكد من تطبيق الضوابط الشرعية؛
- عدم استقلالية هيئة الرقابة الشرعية في مجالس ادارات البنوك الاسلامية وتأثرها بالنظام المصرفي في الدولة وتوجيهات البنك ومجلس ادارته.

2. المعوقات الخارجية المتعلقة بالبيئة الادارية والقانونية والقضائية التي تعمل فيها البنوك والمؤسسات الإسلامية:

- عدم وجود البيئة الشرعية المناسبة التي تشجع على تطبيق احكام الشريعة الاسلامية في المجال الاقتصادي والمالي؛
- المشكلات الادارية والاجراءات التنظيمية المعقدة المتعلقة بتراخيص التشغيل وانشاء الشركات وممارسة العمل المصرفي الإسلامي؛
- مشكلات المنظومة القانونية والقضائية بدءا من ضعف التشريعات الاقتصادية وتأخر الفصل في القضايا لاسيما المالية منها وضعف مستوى المعاونين من الخبراء المختصين ببحث المسائل الفنية والحسابية؛
- الأعباء المالية الملقاة على عاتق المصارف الاسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية وهو ما جعل دولة مثل اندونيسيا تقر قانون الغاء الازدواج الضريبي على المصارف الاسلامية التي كانت أكبر عقبة امام نمو هذه البنوك في سنة 2009.

خلاصة الفصل

ناقشنا من خلال هذا الفصل الإطار النظري للتحول للمصرفية الإسلامية، حيث تعرفنا بدءا على أهم المميزات التي تميز المصارف الإسلامية عن البنوك التقليدية، ثم ناقشنا بعد ذلك أهم مصادر ومتطلبات وأساليب وأشكال التحول للمصرفية الإسلامية، والتي كان لها دور بارز في تشجيع العديد من البنوك التقليدية لتبني أسس ومبادئ الصيرفة الإسلامية وتقديم منتجاتها وخدماتها، وهو ما ساهم في نمو العمل المصرفي الإسلامي على المستوى العالمي، وبالرغم من ذلك فإن عملية التحول نحو المصرفية الإسلامية تشوبها العديد من العراقيل.

الفصل الثانـي

تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في التحول نحو المصرفية الإسلامية

تمهيد:

في ظل النمو الملحوظ للتمويل الإسلامي سواء على مستوى الدول الإسلامية أو غيرها من الدول غير الإسلامية برزت ظاهر تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي، والجزائر على غرار هذه الدول تشهد انفتاحا على الصيرفة الإسلامية من خلال السماح للعديد من البنوك التقليدية بممارسة العمل المصرفي الإسلامية، حيث فتحت مجموعة من البنوك التقليدية شبابيك خاصة تعنى بالصيرفة الإسلامية على غرار بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ونحاول من خلال هذا الفصل مناقشة النقاط الآتية:

- واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر ؛
- تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- تجربة الصيرفة الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

فتحت الجزائر في محاولة منها للاستفادة من المزايا التي يتيحها التمويل الإسلامي وتلبية لرغبات شريحة واسعة من المواطنين الذي يحجمون عن التعامل بالتمويل التقليدي المجال أمام المصارف الإسلامية بدء من سنة 1990، ونحاول من خلال هذا المبحث تحليل واقع الصيرفة الإسلامية بالجزائر.

المطلب الأول: نبذة عن الصيرفة الإسلامية

قامت الجزائر بفتح المجال أمام المصارف الإسلامية لتكون من نظامها المصرفي، فكان أول مصرف إسلامي تم إنشاؤه هو بنك البركة الجزائري والذي تم تأسيسه في 1990/12/6، وتم فتح أبوابه رسميا في 1991/05/20برأسمال قدره 500.000.000دج مشترك بين كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 50% وشركة دلة البركة القابضة الدولية مقرها بنسبة 50%[1].

وفي سنة 2006 شهدت الجزائر تأسيس ثاني مصرف إسلامي وهو مصرف السلام وذلك في 2006/06/08، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 2008/09/10،وبدأ بمزاولة نشاطه بتاريخ 2008/10/20 حيث يقدم العديد من الخدمات المالية المتوافقة وأحكام الشريعة الاسلامية، ويقدر رأسمال مصرف السلام ب 72مليار دينار جزائري و100مليون دولار ليصبح أكبر البنوك الخاصة العاملة في منطقة شمال افريقيا[2].

وقد عرفت الجزائر إقبالا على الخدمات المالية المقدمة من قبل المصارف الإسلامية الناشطة بها على الرغم من أنها لا تتعدى مصرفين اثنين، وبالتالي فإن الصيرفة الإسلامية في الجزائر أمامها العديد من الفرص للتطور لاسيما مع الإقبال المتزايد من الجماهير على الخدمات التي تقدمها المصارف الاسلامية والتي تتلاءم مع ثقافة ومعتقدات المتعاملين وانتشار ثقافة التمويل الاصغر والذي يتلاءم مع عدة منتجات للمصارف الاسلامية، كما أن التمويل الإسلامي يمكنه تقديم خدمات مالية تتناسب وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يسمح لها بالتوسع في نشاطها، بالإضافة إلىوجود رؤوس اموال

[1] عبدلي حبيبة وعبدلي وفاء، الصيرفة الاسلامية في الجزائر واقع وتحديات، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، خنشلة، مج 07، ع 02، 2020، ص73.

[2] خطوي منير و بن موسى اعمر ،النوافذ الاسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر ،مجلة اضافات اقتصادية ،مج05 ،ع02 ،2021،ص ص88،89.

كبيرة جدا يتم تداولها خارج النظام المصرفي الجزائري والتي تسعى الجزائر لإدخالها حلقة التعامل المصرفي الإسلامي خاصة في الوقت التي تبحث فيه الحكومة الجزائرية عن تنويع مصادر تمويلها[1]

المطلب الثاني:آفاق وتحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تعتبر تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر تجربة فتية تنتظرها آفاق للنمو والازدهار خاصة وأن الجزائر مرشحة للتوسع أكثر في العمل المصرفي الإسلامي، حيث يمكن أن تستغل البنوك الدولية العاملة بالجزائر الوعي الشعبي والرغبة في التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية في فتح فروع لها خاصة بالمنتجات المالية الإسلامية على غرار ما قام به سيتي بنك. إلا أنه ومع ازدياد التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية سواء من خلال البنوك الإسلامية أو الشبابيك الإسلامية في الجزائر تبرز إشكالية التعامل مع البنك المركزي بحدة أكبر، ولهذا ينبغي من الدولة سن قوانين خاصة بالمصارف والشبابيك الإسلامية على غرار ما حدث في بعض البلدان ذات الازدواجية في القوانين المصرفية[2].

ويواجه العمل المصرفي الإسلامي بالجزائر العديد من التحديات على رأسها تحدي تكوين الموارد البشرية الكفؤة خاصة وأن معظم العاملين بالمصارف الإسلامية كانوا أساسا عاملين بالبنوك التقليدية وبالتالي فهم غير مطلعين بالمبادئ والاسس التي يبنى عليها النشاط المصرفي الاسلامي وخصوصياته، وهو ما يتطلب ضرورة تكوين الكادر البشري المؤهل للعمل المصرفي الإسلامي سواء من خلال إقامة دورات تكوينية للعاملين أو من خلال فتح المجال لتخصصات المصارف الإسلامية بالجامعات الجزائرية.

ومن جهة أخرى يواجه تطور العمل المصرفي الإسلامي أيضا تحدي البيئة التشريعية والتنظيمية عموما (القانون التجاري والجبائي)وعلى وجه الخصوص الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يؤطر النشاط المصرفي والذي لا يعطي الاعتبار في الكثير من الاحيان الى خصوصية العمل المصرفي الاسلامي، بالإضافة إلى محدودية انتشار فروع المصارف الاسلامية عبر الوطن وغياب سوق مالي ونقدي متطور في الجزائر وهو ما يعيق كثيرا عمل المصارف الاسلامية[3].

---

[1] بن عشور حملات ،قادة عبود، الصيرفة الاسلامية في الجزائر فرص وتحديات، مجلة التنظيم والعمل ،مج10 ، ع03،الجزائر،2021،ص ص142-143.

[2] نجوى سعودي وفيروز قطاف، دور الازمة العالمية 2008 في تنامي الاهتمام بتفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر، الملتقى الوطني حول النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف المسيلة،4\5فيفري2019،ص ص11-12.

[3] بن عشور حملات ،قادة عبود ،الصيرفة الإسلامية في الجزائر فرص وتحديات ،مرجع سبق ذكره ،ص143.

المطلب الثالث: معيقات الصيرفة الاسلامية في الجزائر واليات مواجهتها

يواجه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر مجموعة من المعيقات نجملها في:[1]

1. **المعيقات التشريعية:** يُسير القطاع المصرفي الجزائري مجموعة منالقوانين المستمدة من نظم ربوية ولجنة بازل ولاسيما قانون النقد والقرض 90_10، وبالتالي فإن هذه القوانين لا تسمح بتطوير منتجات الصيرفة الاسلامية لوجود معيقات تشريعية من بينها:

- **معيقات مرتبطة بالشروط المتعلقة بالعمليات المصرفية والترخيص لها:** تحدد القوانين والتشريعات المصرفية فائدة الزامية على المصارف الجزائرية في حالة الاقتراض من بنك الجزائر، وهو ما يتعارض مع نسب الارباح المقدمة على الخدمات الاسلامية، وقد حدد بنك الجزائر شروط العمليات المصرفية المقدمة واساس فوترة التكاليف والعوائد حسب كل خدمة مقدمة،مستندا اساسا على مبدا الفائدة الدائنة والمدينة، ورغم تعديلها في النظام 18-02 المتعلق بالتمويل التشاركي الا انه مبهم وغير واضح، بالإضافة إلى أن بنك الجزائر يجبر المصارف لتسديد غرامات تأخير التي تحسب على اساس مدة التأخر الزمني فهي غرامات ربوية فضلا عن ان هذه الغرامات لا تأخذ بمبدأ التسيير على المعسر.
- **معيقات مرتبطة بنسب الملاءة المطبقة على البنوك:**تحدد القوانين المصرفية المعمول بها في الجزائر وجوب احتواء الاموال الخاصة للمصارف مكونات موجهة لتغطية المخاطر فيما يعرف بنسب الملاءة محددة بنسبة 9.5% استنادا الى تعليمات اتفاقية بازل 3،ويجب ان تغطي الاموال الخاصة بمخاطر القرض بنسبة 7% على الاقل الشق المتعلق بنوعية الاصول والاموال الخاصة على العموم، يتعلق اساسا بسياسات التخطيط وتوزيع الاموال الخاصة وكذا تعيين ملفات القرض ومعاينة نقائص عملية الانتقاء والقياس ومتابعة مخاطر القرض هذه المكونات لا تراعي خصوصية المنتجات المالية الاسلامية.
- **معيقات مرتبطة بتصنيف المخاطر:** الزم بنك الجزائر المصارف الإسلامية باستعمال تنقيط لتقييم القرض محدد حسب طبيعة القروض التقليدية فيما يعرف بمركزية المخاطر محددا لعدة انواع من المخاطر متمثلا اساسا في مخاطر القرض، مخاطر التركيز ومخاطر معدل الفائدة الاجمالي، وهذا

[1] بعداش رحمة ،مومن سلمى ،دراسة تحليلية تقييمية لواقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادةالماستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية ،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ،جامعة محمد الصديق بن يحي،جيجل، 2021،ص ص76-79.

لا يعطي اعتبارا لطبيعة عمليات التمويل الاسلامي مما يحد من قدرة المصارف الاسلامية من تقديم منتجات ذات تنافسية.

2. **المعيقات التنظيمية** تعمل المصارف الجزائرية تحت اشراف اجهزة رقابية وتنظيمية تحددها وتسييرها قوانين يشرف عليها بنك الجزائر، ومن هذه الاجهزة التي يتعارض عملها مع تطوير الصيرفة الاسلامية نجد:

- **مركزية المخاطر**:قام بنك الجزائر بإنشاء مركزية المخاطر التي بدأت نشاطها سبتمبر 2015، يتم فيها جرد وتوضيح المخاطر الائتمانية التي يمكن ان تتعرض لها المصارف نظير القروض التي تقدمها للأفراد والمؤسسات،مع جرد الضمانات الشخصية والحقيقية المحصلة من طرف البنوك ونسبة تغطيتها للقروض المتعثرة مستندا في ذلك الى مؤشرات المخاطر المصرفية التقليدية التي تتطلب ضمانات والتي تختلف عنها في المصارف الاسلامية، مما يجعل هذه الاخيرة امام صعوبات التصريح ما قد يعرضها الى عقوبات من بنك الجزائر قد تصل الى سحب الترخيص، وهو ما يحد من نشاط هذه المصارف وسعييها لتحسين المنتجات المالية الاسلامية المقدمة.
- **المشروع المعلوماتي سينوبا:** قام بنك الجزائر بالتنسيق مع البنك الدولي بإنشاء وتطوير تطبيق خاص باختبارات القدرة على تحمل الضغوط مع المعايير والممارسات المحاسبية والاحترازية المعمول بها في الجزائر، وهذا بهدف تقييم السيولة وملاءة المصارف الذي تم تطويره وتكييفه مع الوضع الوطني،ويسمح التطبيق باختبارات القدرة على تحمل الضغوط وفق سيناريو قاعدي باكتشاف نقاط الضعف المتعلقة بمخاطر السيولة او ملاءة المؤسسات المصرفية، ويعمل التطبيق وفق معايير محاسبية واحترازية تقليدية مغايرة للعمل المصرفي الاسلامي وهو ما من شأنه أن يحد من قدرة المصارف على الابداع والتطوير في هذا المجال.
- **الرقابة والاشراف** تقوم المصارف الجزائرية بإعداد تقارير دورية عن السيولة والمخاطر ومستوى الالتزامات عبر نماذج يحددها بنك الجزائر، يشمل هذا الاخير المعايير النوعية والكمية المتعلقة بمعاملات الملاءة والمخاطر الكبرى والمساهمات، وكذا كيفيات تصنيف المستحقات وتكوين المؤونات وتسجيلها المحاسبي، كما يهدف الى تحديد معدلات الفائدة الهادفة الى تعزيز دور القروض في تمويل الاقتصاد وحماية المدينين من كل اقتطاع مفرط للتكاليف المالية، إلا ان المعطيات الواردة في النماذج تتعلق بنشاطات مصرفية تقليدية لا تأخذ في الحسبان العديد من الخدمات المصرفية الاسلامية وتقف عقبة امام المنتجات الجديدة للمصارف الإسلامية.

وطبقا للمادتين 73و72 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية تلزم هذه الاخيرة ان ترسل الى اللجنة المصرفية مرة واحدة على الاقل في السنة تقريرا عن الرقابة الداخلية، وتقريرا اخر عن المراقبة وقياس المخاطر التي يتعرضون لها وهذه التقارير والمخاطر المرتبطة بها مخالفة لطبيعة منتجات المالية الاسلامية.

- **صندوق ضمان الودائع المصرفية:** يوجب بنك الجزائر على جميع المصارف الانضمام الى نظام ضمان الودائع المصرفية بهدف تعويض المودعين عبر اقتطاع نسب معينة من ارباح العملاء، وبما ان حسابات الاستثمار غير قابلة للتعويض فإن المشاركة في هذا النظام يحمل المصارف الاسلامية وعملائها على حد سواء تكاليف جائرة تحد من رغبتهم في التوسع للمنتجات المالية الاسلامية، حيث تم تحديد نسبة المساهمة في هذا الصندوق بـ 0.25% من اجمالي الودائع المسجلة بالمصرف.

وكخلاصة مما سبق يمكن القول ان التشريعات والتنظيمات الجزائرية في مجملها مخالفة لكافة المعايير الشرعية والمبادئ الاساسية الحاكمة للعمليات المصرفية الاسلامية، ولا تمكنها من اكتساب المكانة التنافسية اللازمة للاستمرار في تقديم خدماتها ناهيك عن السعي نحو تطويرها. إلا أنه ولمواجهة هذه المعيقات وتطوير العمل المصرفي الإسلامي بالجزائر لا بد من:[1]

1. **إيجاد البيئة الداعمة:** فتعزيز العمل المصرفي الإسلامي بالجزائر يتطلب أولا إيجاد بيئة داعمة لهذه الصناعة وذلك من خلال:

- إدخال مزيد من التعديلات على التشريعات المصرفية بغية اعطاء دفع للعمل المصرفي الإسلامي؛
- الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المخاطر المتعلقة بالتمويل الاسلامي ووضع قواعد نظامية خاصة بها؛
- ضمان الاتساق بين المعاملة الضريبية لمنتجات التمويل الاسلامي والعقود الاخرى؛
- تشجيع التواصل والتنسيق بين مختلف الجهات الرقابية بما يتوافق وخصوصية العمل المصرفي الإسلامي؛
- تعزيز القدرات في مجال ادارة المخاطر ووضع نظم ملائمة للمخاطر الائتمانية؛
- بذل الجهود لتدريب وتأهيل العاملين بما يتطلب اداء خدمات الصيرفة الاسلامية؛
- إنشاء سوق ما بين المصارف لتداول الادوات المصرفية الاسلامية بما يتوافق وأحكام الشريعة الاسلامية؛

[1] بعداش رحمة ،مومن سلمى، دراسة تحليلية تقييمية لواقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر ،نفس المرجع السابق ،ص ص82-83.

2. **ضمان الاستقرار المالي:** يتم تحقيق الاستقرار المالي من خلال:

- تنسيق جهود كل الهيئات الفاعلة في النظام المصرفي لتحقيق الاستقرار المالي مع الالتزام بالضوابط الشرعية؛
- انشاء شبكات للأمان المالي تراعي الخصائص التي ينفرد بها العمل المصرفي الاسلامي؛
- توفير الادوات الازمة للتصدي بالشكل الملائم للصدمات المالية ومنع انتقال تداعياتها؛

3. **تعديلات تشريعية:** يتطلب في الجزائر إحداث مجموعة من التعديلات التشريعية والإصلاحات التي تفتح المجال لتطوير العمل المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال:

- تعديل الامر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض على النحو الذي يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المصارفالاسلامية ويسمح لها باقتناء وتداول الاصول المادية ويساعد على تطوير تنافسية منتجاتها؛
- الغاء الشروط البنكية التي تفرض على المصارف للانخراط في صناديق ضمان الودائع وتحديد معايير للتفرقة بين نشاط كل من المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية؛
- تحيين نماذج التقارير الدورية المفروضة على المصارف لتشمل مختلف العمليات المصرفية الاسلامية، واضفاء عليها المرونة اللازمة للتكيف مع اي منتجات قد يتم ابتكارها لاحقا بهدف إعطاء الحافز لهذه المصارف للقيام بالتحسينات اللازمة؛
- تغيير عمليات الاقراض من طرف بنك الجزائر للتعامل مع المصارف الاسلامية في ادارته للسيولة بالشكل الذي لا يدفعها الى تسديد او تحصيل الفوائد؛
- تعديل الية السقوف الائتمانية وكل ادوات السياسة النقدية الاخرى بما يتماشى مع طبيعة وخصوصية العمليات المصرفية الاسلامية؛
- تحديد بطاقة وصفية لكافة المنتجات المصرفية الاسلامية بالتنسيق مع مختلف الاطراف الفاعلة ورقابة مطابقتها لأحكام الشرعية لزيادة ثقة العملاء في المصارف الاسلامية؛
- بحث إطار توافقي متكامل لدمج مختلف المصالح والدوائر الاكاديمية والعملية بشقيها المالي والتكنولوجي بهدف تطوير المؤسسات المصرفية الاسلامية على النحو الذي يدفع الى تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر.

المبحث الثاني: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أبرز البنوك النشطة على الساحة المصرفية الجزائرية، ونحاول التعرف على هذا البنك في هذا المبحث.

المطلب الأول: نشاه وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية[1]

ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية الى القطاع العمومي، اذ يعتبر وسيلة من وسائل السياسة الحكومية الرامية الى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، حيث تم انشاءه بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13مارس1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية

وفي اطار الاصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 الى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22مليار دينار جزائري مقسم الى 2200سهم بقيمة 1.000.000دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14-04-1990 الذي منح استقلالية اكبر للبنوك والغى من خلاله نظام التخصص اصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه اقل مخاطرة ولتحقيق اهدافه وضع البنك استراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة على المستوى الوطني.

وقد مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية وهي:

- **مرحلة 1982-1990:** خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي؛
- **مرحلة 1991-1999:**بموجب قانون النقد والقرض الذي الغى من خلاله التخصص القطاعي للبنوك توسع نشاط البنك ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة، اما في

[1] www.badr-BANK.net . ،01/05/2022،11:30h.

المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة ادخال وتعميم استخدام الاعلام الالي عبر مختلف وكالات البنك.

- **مرحلة 2000-2004:**تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة ودعم برنامج الانعاش الاقتصادي، والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في تمويل قطاع لتجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، الى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

المطلب الثاني:أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

نظرا للتطورات التي تشهدها الساحة المصرفية الجزائرية يتحتم على بنك الفلاحة والتنمية الريفية ان يلعب دورا أكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني، وبذلك أصبح لزاما على البنك وضع استراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية بهدف ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من اجل ارضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم.

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة، ومن اهم الاهداف المسطرة من طرف ادارة البنك ما يلي:[1]

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة؛
- تحسين نوعية وجودة الخدمات؛
- تحسين العلاقات مع الزبائن؛
- الحصول علىأكبر حصة من السوق؛
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

ونتيجة لانفتاح السوق المصرفي الجزائري أما مؤسسات مصرفية خاصة محلية وأجنبية وبغرض تحقيق بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأهدافه المسطرة قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية جديدة واجهزة وانظمة معلوماتية كما تمبذل مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك مع ادخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

[1]www.badr-BANK.net. 03/05/2022،21 :04h.

كما سعى البنك الى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بطلباتهم وانشغالاتهم والحصول على اكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الاهداف بفضل قيامه بـ:

- رفع حجم الموارد بأقل تكاليف؛
- توسيعنشاطات البنك فيما يخص التعاملات؛
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعب؛

المطلب الثالث: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:[1]

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق؛
- فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع؛
- المشاركة في تجميع الادخارات؛
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الاخرى؛
- تامين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها؛
- تطوير الموارد والمعاملات المصرفية وكذا العمل على إيجاد خدمات مصرفية جديدة مع تطوير منتجات والخدمات المقدمة؛
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار ؛
- تطوير شبكات ومعاملاته النقدية؛
- تقييم السوق المصرفية والتقرب اكثر من ذوي المهن الحرة التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي؛

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة بوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الاول من القرن الحادي والعشرين تلخصت اهم محاوره في:

[1] www.badr-BANK.net04/05/2022.10 :15h.

- اعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك؛
- عصرنة البنك (تقوية تنافسيته)؛
- احترافية العاملين؛
- تحسين العلاقات مع الاطراف الاخرى؛
- تطهير وتحسين الوضعية المالية.

المبحث الثالث: شباك الصيرفة الاسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال المبحث سنتطرق لاهم منتجات الصيرفة الاسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وايضا لتطور حجم التمويل في جانب الصيرفة الاسلامية وتقييم التجربة من طرف البنك قيد الدراسة.

المطلب الأول: منتجات الصيرفة الاسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

منذ دخول الصيرفة الاسلامية لبنك لفلاحة والتنمية الريفية انتهجت عدة منتجات من بينها الحسابات الجارية والقروض بأنواعها قصيرة، متوسطة وطويلة المدى.

أولا: الحسابات الجارية

تعتبر الحسابات الجارية من أهم المنتجات التي يتيحها الشبك الإسلامي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتأخذ هذه الحسابات عدة أشكال كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (02):الحسابات الجارية بشباك الصيرفة الإسلامية ببنك الفلاحية والتنمية الريفية

المنتج	تعريفوخصائص الحساب	الشروط المالية	العمليات المرخصة	غلق الحساب
دفتر توفير اسلامي	- دفتر مفتوح بالعملة الوطنية - الغرض منه تمكين العملاء المعنيين من توفير مدخرات طويلة الاجل - منتج توفير غير مدر للأرباح مخصص حصريا للأشخاص الطبيعين فقط	المبلغ الادنى 1.000دج	السحب الايداع التحويلات عمليات الصراف الالي	عند طلب صاحب الحساب من طرف البنك في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبيض الاموال وتمويل الارهاب عند وفاة العميل وتصفية

	- للعميل الحق في التصرف في مدخراته في أي وقت			التركة
دفتر توفير اسلامي اشبال	- حساب بدون عائد والغرض منه جذب - العملاء المعنيين وتمكينهم من توفير مدخرات طويلة الأجل - يمكن فتح حساب توفير اسلامي اشبال لأي شخص طبيعي قاصر عن طريق الولي الشرعي	المبلغ الادنى 1.000دج	السحب الايداع التحويلات عمليات الصراف الالي	عند طلب الولي او صاحب الحساب عند بلوغ السن القانونية من طرف البنك في اطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبييض الاموال وتمويل الارهاب عند وفاة العميل وتصفية التركة
حساب شيك اسلامي	- حساب تحت الطلب يفتح لفائدة العميل الذي يمكنه الاستفادة من رصيد الحساب بتشغيله في نشاطاتهغير انه يضمنه، فمتى طلب صاحب الحساب استرداد امواله التزم شباك الصيرفة الاسلامية برد مبلغ مماثل الرصيد عند الطلب. - لا يستحق صاحب الحساب اي فائدة كما لا يتحمل اي مخاطر - يجوز للشباك الإسلامي ان يتقاضى مقابل الخدمات المصرفية المقدمة للعميل صاحب الحساب وفقا لما يتم الاعلان عنه في الشروط المصرفية العامة الخاصة بعمليات الشباك	المبلغ الادنى 1.000دج	السحب الايداع التحويلات عمليات الصراف الالي	عند طلب صاحب الحساب من طرف البنك في اطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبيض الاموال وتمويل الارهاب عند وفاة العميل وتصفية التركة

الحساب الجاري الاسلامي	-حساب تحت الطلب يفتح لكل شخص طبيعي او معنوي لغرض شخصي او مهني -يقوم المنتج على اساس الصيغة الشرعية (القرض الحسن) -يأخذ شكل وديعة تحت الطلب لايتلقى بموجبها العميل اي أرباح	المبلغ الادنى 1.000دج	السحب الايداع التحويلات عمليات الصراف الالي	عند طلب صاحب الحساب من طرف البنك في اطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبيض الاموال وتمويل الارهاب عند وفاة العميل وتصفية التركة
دفتر ادخار اسلامي استثماري	- حساب ادخار اسلامي استثماري يدر لصاحبه ارباح - تعتبر المبالغ المودعة والربح الناتج عنها غير مضمونة وتخضع لنجاعة الاستثمارات التي يحققها الشباك عند استثماره لتلك الاموال	المبلغ الادنى 5.000دج	السحب الايداع التحويلات عمليات الصراف الالي	عند طلب الولي او صاحب الحساب عند بلوغ السن القانونية من طرف البنك في اطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبييض الاموال وتمويل الارهاب عند وفاة العميل وتصفية التركة
دفتر ادخار اسلامي استثماري فلاحي	- حساب استثماري فلاحي يدر لصاحبه ارباح - تعتبر المبالغ المودعة والربح الناتج عنها غير مضمونيين ويخضعان لمدى نجاعة الاستثمارات التي يحققها الشباك عند استثماره لتلك الاموال	المبلغ الادنى 5.000دج	السحب الايداع التحويلات عمليات الصراف الالي	عند طلب الولي او صاحب الحساب عند بلوغ السن القانونية من طرف البنك في اطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبييض الاموال وتمويل الارهاب عند وفاة العميل وتصفية التركة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق من البنك 2022

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا بأن الشباك الإسلامي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتيح للعملاء العديد التعامل بالحسابات الجارية، هذه الأخيرة تأخذ عدة أشكال من بينها: دفتر التوفير الإسلامي، دفتر التوفير الإسلامي أشبال، حساب الشيك الإسلامي، الحساب الجاري الإسلامي، دفتر ادخار استثماري، دفتر ادخار استثماري فلاحي، كل شكل من هذه الأشكال له خصائص تميزه عن بقية الأشكال الأخرى وتتوافق مع مبادئ المعاملات المالية الإسلامية، ويسمحهذا التنوع في أشكال الحسابات الجارية بتلبية حاجات العملاء بمختلف شرائحهم وميولاتهم في التعاملات المصرفية.

ثانيا: قروض قصيرة المدى

يتيح الشباك الإسلامي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية للعملاء مجموعة من القروض قصيرة المدى، هذه القروض يبينها الجدول الآتي:

الجدول رقم(03): القروض قصيرة المدى بشباك الصيرفة الإسلامية ببنك الفلاحية والتنمية الريفية

المنتج	تعريفوخصائص	مدة التمويل	الشروط المالية	غرامات التأجيل	مراجعة قترة التمويل
مرابحة المواد الأولية	- عقد بيع الموادالاولية الى العميلبناء على طلبه بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الاطراف المتعاقدة وقت ابرام عقد المرابحة - عقد بيع يلتزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الاصول يشمل سعر البيع سعر الشراء المبدئي للأصول من المورد وهامش الربح المستحق للبنك بالإضافة الى المصاريف او اي	**12**شهرا اقصى حد	هامش الربح حسب الشروط المصرفية مصاريف الدراسة 10.000دج دون احتساب الرسوم	دون احتساب الرسوم يتم ايداعها في حساب خاص يتم تصفيتها لصالح الهيئات الخيرية تحت اشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الاسلامية	حسب قرار الموافقة للهيئة المخولة (تكون في شكل ملحق لعقد المرابحة الاصلي) حسب قرار موافقة الهيئة المختصة

	تخفيضات محتملة - هامش الربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الاصول موضوع عقد المرابحة يتم دفع سعر البيع على شكل اقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المرابحة (بنك –عميل)				
مرابحة الصفقات العمومية	- صيغة تمويل تعتمد على تقنية المرابحة موجهة لشركات انجاز الصفقات العمومية (تمويل شراء المواد،اللوازم او اي سلعة اخرى ملموسة) -عقد بيع يلتزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الاصول يشمل سعر البيع سعر الشراء المبدئي للأصول من المورد وهامش الربح المستحق للبنك بالإضافة الى المصاريف او اي تخفيضات محتملة -هامش الربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الاصول موضوع عقد المرابحة يتم دفع سعر البيع على شكل اقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المرابحة (بنك –	**12**شهرا اقصى حد	هامش الربح حسب الشروط المصرفية مصاريف الدراسة 10.000دج دون احتساب الرسوم	02دون احتساب الرسوم يتم ايداعها في حساب خاص يتم تصفيتها لصالح الهيئات الخيرية تحت اشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الاسلامية	حسب قرار الموافقة للهيئة المخولة (تكون في شكل ملحق لعقد المرابحة الاصلي) حسب قرار موافقة الهيئة المختصة

	عميل)				
مرابحة الصادرات	-هي صيغة تمويل تعتمد على تقنية المرابحة الموجهة للشركات المصدرة التي تمتلك عقد تصدير او سند الطلبية لسلعة تتطلب عملية تصنيع او بضاعة على حلها -عقد بيع يلتزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الاصول يشمل سعر البيع سعر الشراء المبدئي للأصول من المورد وهامش الربح المستحق للبنك بالإضافة الى المصاريف او اي تخفيضات محتملة -هامش الربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الاصول موضوع عقد المرابحة يتم دفع سعر البيع على شكل اقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المرابحة (بنك – عميل)	**12**شهرا اقصى حد	هامش الربح حسب الشروط المصرفية مصاريف الدراسة 10.000دج دون احتساب الرسوم	دون احتساب الرسوم يتم ايداعها في حساب خاص يتم تصفيتها لصالح الهيئات الخيرية تحت اشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الاسلامية	حسب قرار الموافقة للهيئة المخولة (تكون في شكل ملحق لعقد المرابحة الاصلي) حسب قرار موافقة الهيئة المختصة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق من البنك 2022

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا بأن الشباك الإسلامي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتيح للعملاء الحصول على قروض قصيرة الأجل، هذه الأخيرة تأخذ عدة أشكال من بينها: مرابحة المواد الأولية، مرابحة الصفقات العمومية ومرابحة الصادرات، كل شكل من هذه الأشكال له خصائص تميزه عن

بقية الأشكال الأخرى حيث تتناسب مع مجال اقتصادي معين من جهة وتتوافق مع مبادئ المعاملات المالية الإسلامية من جهة أخرى، ويسمح هذا التنوع بتلبية حاجات العملاء في الحصول على قروض تتلاءم ومختلف احتياجاتهم.

ثالثا: قروض متوسطة المدى

يتيح بنك الفلاحة والتنمية الريفية للعملاء الحصول على مجموعة متنوعة من القروض متوسطة المدى، نبيها في الجدول الآتي:

الجدول رقم(04) : قروض متوسطة المدى بشباك الصيرفة الإسلامية ببنك الفلاحية والتنمية الريفية

المنتج	تعريف	مدة التمويل	مدة الإرجاء	مدة التسديد	الشروط المالية	غرامات التأخير	مراجعة فترة التمويل
مرابحةالمعدات المهنية	-عقد بيع للمعدات الى العميل بناء على طلبه بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الاطراف المتعاقدة وقت ابرام عقد المرابحة -عقد بيع يلتزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الاصول يشمل سعر البيع سعر الشراء المبدئيللاصول من المورد وهامش الربح المستحق للبنك بالاضافة الى المصاريف او اي تخفيضات محتملة	06سنوات كأقصى حد	من سنة إلى سنتين	من 04سنوات إلى 06سنوات على الاكثر	هامش الربح حسب الشروط المصرفية مصاريف الدراسة 10.000 دج دون احتساب الرسوم	دون احتساب الرسوم يتم ايداعها في حساب خاص يتم تصفيتها لصالح الهيئات الخيرية تحت اشراف الهيئة الوطنية	حسب قرار الموافقة للهيئة المخولة (تكون في شكل ملحق لعقد المرابحة الاصلي)

	-هامش الربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الاصول محل عقد المرابحة يتم دفع سعر البيع على شكل اقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المرابحة (عميل-بنك)					للفتوى للصناعة المالية الاسلامية	
مرابحة غلتي	-حل تمويلي يتكيف مع احتياجاتالفلاحين لتمكينهم من تمويل حملاتهم الزراعية (الاسمدة ومنتجات الصحة النباتية والبذور والنباتات...) -عقد بيع المدخرات الزراعية الى العميل بناء على طلبه بسعر مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة	**24**شهرا اقصى حد	غير مرخص	/	هامش الربح حسب الشروط المصرفية مصاريف الدراسة 10.000 دج دون احتساب الرسوم	دون احتساب الرسوم يتم ايداعها في حساب خاص يتم تصفيتها لصالح الهيئات الخيرية تحت اشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الاسلامية	حسب قرار الموافقة للهيئة المخولة (تكون في شكل ملحق لعقد المرابحة الاصلي)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق من البنك 2022

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا بأن الشباك الإسلامي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتيح للعملاء الحصول على قروض متوسطة الأجل والمتمثلة أساسا في مرابحة المواد المعدات ومرابحة غلتي، وكل نوع منها له خصائص تميزه عن بقية الأشكال الأخرى حيث تتناسب مع مجال اقتصادي معين من جهة وتتوافق مع مبادئ المعاملات المالية الإسلامية من جهة أخرى، ويسمح هذا التنوع بتلبية حاجات العملاء في الحصول على قروض تتلاءم ومختلف احتياجاتهم.

رابعا: قروضطويلة المدى

يتيح الشباك الإسلامي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية للعملاء مجموعة من القروض طويلة المدى، هذه القروض يبينها الجدول الآتي:

الجدول رقم (05) :القروض طويلة المدى بشباك الصيرفة الإسلامية ببنك الفلاحية والتنمية الريفية

المنتج	تعريف	مدة التمويل	مدة الإرجاء	مدة التسديد	الشروط المالية	غرامات التأخير	مراجعة فترة التمويل
مرابحة الاشغال	-صيغة تمويل تعتمد على تقنية المرابحة الموجهة للمؤسسات او الافراد الذين يرغبون في انجاز اعمال الهندسة المدنية،التهيئة،تشييد بنايات لتربية المواشي،المستودعات،مناطق التخزين... -عقد بيع الاصول لحساب العميل بناء على طلبه بثمن بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه	06سنوات كأقصى حد	من سنة إلى سنتين	من 04سنوات إلى 06سنوات على الاكثر	هامش الربح حسب الشروط المصرفية مصاريف الدراسة 10.000دج دون احتساب الرسوم	دون احتساب الرسوم يتم ايداعها في حساب خاص يتم تصفيتها لصالح الهيئات الخيرية تحت اشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الاسلامية	حسب قرار الموافقة للهيئة المخولة (تكون في شكل ملحق لعقد المرابحة الاصلي)

	من قبل الاطراف المتعاقدة وقت ابرام العقد						
مرابحة وسائل النقل	- عقد بيع وسائل نقل الى العميل بناء على طلبه بسعر مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الاطراف المتعاقدة وقت ابرام العقد	06سنوات كأقصى حد	من سنة إلى سنتين	من 04سنوات إلى 06سنوات على الاكثر	هامش الربح حسب الشروط المصرفية مصاريف الدراسة 10.000دج دون احتساب الرسوم	دون احتساب الرسوم يتم ايداعها في حساب خاص يتم تصفيتها لصالح الهيئات الخيرية تحت اشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الاسلامية	حسب قرار الموافقة للهيئة المخولة (تكون في شكل ملحق لعقد المرابحة الاصلي)
مرابحة الانتاج الفلاحي	-حل تمويلي يتكيف مع احتياجات الفلاحين للسماح لهم بتحديث معداتهم الفلاحية (الات فلاحية، معدات، اقتناء ماشية...) -عقد بيع اصول ملموسة وفقا الاحكام الشريعة الاسلامية الى العميل بناء على طلبه بسعر مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه	06سنوات كأقصى حد	من سنة إلى سنتين	من 04سنوات إلى 06سنوات على الاكثر	هامش الربح حسب الشروط المصرفية مصاريف الدراسة 10.000دج دون احتساب الرسوم	دون احتساب الرسوم يتم ايداعها في حساب خاص يتم تصفيتها لصالح الهيئات الخيرية تحت اشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الاسلامية	حسب قرار الموافقة للهيئة المخولة (تكون في شكل ملحق لعقد المرابحة الاصلي)

	من قبل الاطراف المتعاقدة وقت ابرام العقد						

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق من البنك 2022

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا بأن الشباك الإسلامي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتيح للعملاء الحصول على قروض طويلة الأجل، هذه الأخيرة تأخذ عدة أشكال من بينها: مرابحة الأشعال، مرابحة معدات النقل ومرابحة الإنتاج الفلاحي، كل شكل من هذه الأشكال له خصائص تميزه عن بقية الأشكال الأخرى حيث تتناسب مع مجال اقتصادي معين من جهة وتتوافق مع مبادئ المعاملات المالية الإسلامية من جهة أخرى، ويسمح هذا التنوع بتلبية حاجات العملاء في الحصول على قروض طويلة الأجل تتلاءم ومختلف احتياجاتهم.

المطلب الثاني: تطور حجم المعاملات بالبنك في إطار الصيرفة الاسلامية

يمكن تتبع تطور المعاملات بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار المعاملات الاسلامية البعيدة كل البعد عن المعاملات الربوية لسنتي 2020-2021، وهذا لان البنك بدا العمل وفق احكام الشريعة الاسلامية منذ فترة وجيزة فقط

الجدول رقم (06): تطور حجم المعاملات الاسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

الوحدة: دينار جزائري

	سنة 2020	سنة 2021	نسبة التطور
حسابات الجارية	42 .600 .0009	1.114.000.000	18 .18
كل انواع القروض	126.112.000	176.086.000	39.06

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

انطلاقا من الجدول اعلاه نلاحظ ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية عرف تطورا ايجابيا رغم الظروف السائدة والتي شهدها العالم خلال سنتي 2020-2021 والمتمثلة في انتشار فيروس كورونا، حيث نجد مبالغ الحسابات الجارية عرفت تطورا يفوق 18%بين سنتي 2020 و2021 وهو ما يفسر بكسب البنك لمزيد من العملاء والزبائن الذين يرغبون في تعامل بالمعاملات التي تتماشى مع احكام

الشريعة الاسلامية، اما بالنسبة للقروض الممنوحة من طرف البنك في اطار الصيرفة الاسلامية فعرفت بدورها عرفت أيضا تطورا إيجابيا يقدر بـ 39.06%بين سنتي 2020-2021 خاصة فيما يتعلق بالقروض الموجهة للقطاع الفلاحي المتوافقة مع الشريعة الاسلامية كون البنك يدعم بالدرجة الاولى القطاع الفلاحي، ويمكننا القول أن نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية ببنك الفلاحية والتنمية الريفية منذ نشأتها راجع أساسا لكون البنك يحتل مكانة مرموقة في نظام المصرفي الجزائري.

المطلب الثالث: تقييم تجربة الصيرفة الاسلامية في البنك [1]

تضيف الصيرفة الإسلامية على مستوى الشبابيك الخاصة بها ببنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من الخدمات المصرفية والتمويلية الاستثمارية بنا يتفق ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، ووفقا لمجموعة من الضوابط التي يضعها البنك، حيث يمكن للشبابيك الخاصة بالصيرفة الإسلامية على مستوى البنك:

-قبول الودائع بأنواعها في شكل حسابات جارية وحسابات استثمار ودفاتر ادخار وتوفير ذات طابع اسلامي وهي حسابات بدون عائد؛

-مزاولة عمليات التمويل بآجالها المختلفة (قصيرة، متوسطة وطويلة المدى)باستخدام صيغ العقود الشرعية كالمرابحة في مجالات متنوعة؛

-تقديم الخدمات المصرفية والمالية بأنواعها المختلفة وإصدار بطاقات الائتمان والتعامل في الاسهم والصكوك طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية؛

-مباشرة عمليات الاستثمار خاصة في القطاع الفلاحي بصيغ اسلامية بعيدة كل البعد عن الطرق التقليدية التي كان البنك ينتهجها؛

-انشاء شراكات تزاول كل اوجه النشاط الاقتصادي المختلفة بما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية؛

-القيام بكافة الدراسات واعمال الخبرة الاستقصاء والتقارير الفنية للأفراد او المؤسسات التي ترغب في تمويل اسلامي وتريد ممارسة نشاط يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية؛

-تقديم المشورة المتعلقة بتوظيف رؤوس الاموال في القطاع الفلاحي على الخصوص وبما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية؛

[1] وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إلا أن واقع تطبيق الصيرفة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية تواجهه العديد من الصعوبات لا سيما وأن بداية تطبيق الصيرفة الإسلامية على مستوى البنك تزامن مع ظهور وباء كورونا وهو ما خلف معطيات مغايرة لما تم التخطيط له، ومن بين أهم العراقيل التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية بالبنك:

-عدم وجود هيئة رقابة شرعية رسمية على مستوى الهيكل التنظيمي للبنك او هيئة خارجية شرعية استشارية مختصة في الصيرفة الاسلامية؛

-عدم اعتماد برنامج تدريبي للموظفين فضلا عن عدم كفاءة الموظفين في البنك للعمل بآلية وأدوات التمويل الاسلامي حيث أن تكوينهم مخصص للعمل غير المطابق لأحكام الشريعة الاسلامية.

خلاصة الفصل

استعرضنا في هذا الفصل مجموعة من المعطيات المتعلقة بواقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر من آفاق وتحديات إلى معيقات واليات مواجهتها، حيث نلاحظ تطور النشاط المصرفي الإسلامي على مستوى الجزائر لا سيما مع فتح الباب أمام البنوك التقليدية لممارسة العمليات المصرفية الإسلامية من خلال فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية على غرار بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث انفتح هذا البنك على

الصيرفة الإسلامية من خلال الشبابيك التي شرع في فتحها عبر العديد من الوكالات التابعة له من أجل تقديم خدمات مصرفية تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية.

خاتمة

تعتبر الصيرفة الإسلامية حديثة الانتشار والتوسع مقارنة بالبنوك التقليدية، وبالرغم من ذلك فقد أثبتت كفاءتها وفعاليتها خاصة باعتبار أنها أقل المتأثرين بانعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وهو ما دفع بالعديد من البنوك التقليدية بالتحول نحو العمل المصرفي الإسلامي من خلال أشكال وأساليب متنوعة.

وقد حاولنا في هذه الدراسة معالجة إشكالية تحول المصارف التقليدية للصيرفة الإسلامية وذلك من خلال فصلين اثنين الأول منهما استعرضنا من خلاله باستعراض أساسيات البنوك التقليدية والإسلامية واهم الفروقات بينهم مرورا بتعريف التحول للصيرفة الإسلامية وأهم الدوافع وراء ذلك واهم أساليبوأشكال التحول، أما الفصل الثاني فقد خصص لتحليل تجربة تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية نحو الصيرفة الإسلامية من خلال تحليل واقع الصيرفة الإسلامية بالجزائر واستعراض كيفية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية نحو الصيرفة الإسلامية وأهم المنتجات التي يقدمها.

نتائج الدراسة

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- على الرغم من حداثة المصارف الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية إلاأنها تعتبر منافسا قويا لها خاصة بعد التطور والنمو السريع الذي حققته الصيرفة الإسلامية خلال العقود الماضية؛
- ترجع فكرة التحول للصيرفة الإسلامية من طرف البنوك التقليدية إلى بداية مطلع سبعينات أي مع ازدهار المصارف الإسلاميةإلاأن الفكرة مازالت لم تصل إلى النجاح المطلوب وهذا راجع للعراقيل التي تواجهها؛
- تواجه البنوك التقليدية عند تحولها للعمل المصرفي الإسلامي صعوبات ومعوقات تحد من نجاحها ؛
- تعتبر تجربة ممارسة البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال التحول تجربة ناجحة رغم الصعوبات وهذا ما يبرز من خلالالنتائج الملموسة في نمو العمل المصرفي الإسلامي والتزايد المستمر لهذا التحول وانتشاره في العديد من الدول؛
- من أهم المشاكل والتحديات التي تواجه وتعرقل تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي مشكل توفر رأس المال واستقلاليته وعدم اختلاطه مع المعاملات المصرفية التقليدية الربوية؛

- الصيرفة الإسلامية من أهم المنجزات المعاصرة في الجهاز المصرفي الجزائري رغم كل تحديات والعراقيل التي تواجهها؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية توجه نحو العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح شبابيك تعنى بالصيرفة الإسلامية؛
- تعتبر تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في التحول نحول المصرفية الإسلامية وتوفير منتجات مالية تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية تجربة فتية تحتاج إلى الدعم لتلقى النجاح المطلوب وتحقق الدور المنشود منها.

التوصيات

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها نقدم مجموعة من التوصيات والاقتراحات المتمثلة في:

- وضع خطط استراتيجية للتحول نحو الصيرفة الإسلامية واختيار الأسلوب الأمثل لذلك؛
- ضرورة إصدار قوانين خاصة بالمؤسسات المصرفية الإسلامية بدل القيام بالتعديلات في القوانين القائمة؛
- محاولة الاستفادة من نماذج رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية عموما والتحول من طرف المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص؛
- تنظيم ملتقيات وندوات حول الصيرفة الإسلامية لتحسيس وتعريف العملاء والمتعاملين الاقتصاديين على اختلاف أنشطتهم واستعراض حالات التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي للاستفادة من خبرتها وتجربتها؛

آفاق الدراسة

من خلال دراستنا للموضوع نقترح مجموعة من المواضيع التي تعتبر آفاقا لهذا البحث:

- دور هيئة الرقابة الشرعية في التحول نحو الصيرفة الإسلامية؛
- دور البنوك التقليدية المتحولة للعمل المصرفي الإسلامي في إثراء ودعم الصناعة المالية الإسلامية؛
- واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. الكتب:

- ابن منصور محمد بن مكرم، لسان العرب،دار الصادر، بيروت، لبنان،ط1.
- الربيعة سعود محمد، تحول المصرف الربوي الى مصرف إسلامي ومقتضياته، جمعية احياء التراث الإسلامي، الكويت، 1992.
- جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، الجزائر ،1996.
- حمد قلعجمي، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، بيروت، لبنان،ط2، 1998.
- حسن محمد سمحان، دراسات في الإدارة المالية الإسلامية، دار الفكر، الأردن، ط 1، 2011.
- حربي محمد عريفات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية –مدخل حديث،دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،ط1 ،2010.
- محمود حسن الوادي، حسن محمد سمحان، المصارف الإسلامية–الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة، الأردن، ط 4، 2012.
- محمود عبد الكريم أحمد رشيد، الشامل في المعاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،ط2، 2007.
- محمد طاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية –الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة 7أكتوبر، مصراتة، ليبيا ،ط1، 2010.
- محمد مكاوي، البنوك الإسلامية –نشأة –تمويل –تطوير، المكتبة العصرية، مصر، ط1 ،2009.
- منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، كلية التجارة، مصر، ط1، 1996.
- محمد عزة عزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النَّهضة العربية، بيروت، لبنان،ط 1، 2002.
- محمد رفيق زين العابدين، قانون المصارف الإسلامية والضرورة الشرعية والرؤى المستقبلية، دار السلام للطباعة والنشر، مصر،ط1، 2014.
- عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنيات وتطبيقات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000.
- عبد العزيز خنفوسي، العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي، دار الأيام، عمان، ط 1، 2016، ج 2.
- عصام عمر أحمد مندور، البنوك الوضعية والشرعية –النظام المصرفي نظرية التمويل الإسلامي – المصارف الإسلامية، دار التعليم الجامعي، اسكندرية، مصر، 2013.

- فليح حسن خلف، النقود والمصارف، عمان، الأردن ، 2006.
- صقر أحمد، العمل المصرفي الإسلامي واصوله وصيغته وتحدياته، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2004.

2. المجلات والمقالات:

- بن عشور حملات، قادة عبود، الصيرفة الاسلامية في الجزائر فرص وتحديات، مجلة التنظيم والعمل، مج10 ، ع03،الجزائر،2021.
- حسين حسن شحاتة، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية ببنوك تقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، الإمارات العربية، ع 240.
- عبدلي حبيبة وعبدلي وفاء، الصيرفة الاسلامية في الجزائر واقع وتحديات، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، خنشلة، مج 07، ع 02، 2020.
- عمر زهير حافظ، رأى في مسألة النظام المزدوج في الأعمال البنكية، مجلة الأموال، شركة الاتصالات الدولية ، المملكة العربية السعودية، 1996، ع 1.
- توازن النظام المالي العالمي مرهون بتنامي أعمال المصرفية الإسلامية، المجلة الاقتصادية، ع 193، 2010، مقال منشور على موقع http;//www.aleqt.com/2010/09/25
- خطوي منير وبن موسى اعمر ،النوافذ الاسلامية كألية لتفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر ،مجلة اضافات اقتصادية ،مج05 ،ع02 ،2021.

3 . الرسائل الجامعية :

- بعداش رحمة، مومن سلمى، دراسة تحليلية تقييمية لواقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،جامعة محمد الصديق بن يحي،جيجل،2021.
- يزن خلف سالم العطيات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية –دراسة بيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، تخصص المصارف الإسلامية، الأردن، 2007.
- مصطفى إبراهيم محمد، تقييم ظاهر تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية –دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك التقليدية، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، مصر، 2006.
- مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية –نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014.

4.مقالات ودوريات:

- طارق خالد المسفر، ملامح شروط بنك الكويت المركزي لتحول البنوك التقليدية الى إسلامية، مقال منشور في مجلة المستثمرون، ع 21، الكويت.
- يزن خلف العطيات، منير سليمان الحكيم، أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد وتوظيفها، مؤتمر الخدمات المصرفية، المركز العالي للمهن المالية والإدارية والأكاديمية، ليبيا، 27-2010/04/28.
- مصطفى علي أبو حميرة، نوري محمد، تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصريفة الإسلامية – دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، المركز العالي للمهن المالية والإدارية والأكاديمية، ليبيا، 27-2010/04/28.
- نجوى سعودي وفيروز قطاف، دور الازمة العالمية 2008 في تنامي الاهتمام بتفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر، الملتقى الوطني حول النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف المسيلة،4\5فيفري2019.
- سعيد بن سعد المرطان، الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، تجربة بنك الأهلي التجاري، ندوة التطبيقات الاقتصادية والإسلامية، المغرب، 1998/05/08.
- عبد الستار، تحول البنك الى مصرف إسلامي، ورقة مقدمة للمؤتمر الثامن هيئات شرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 18-2009/05/19.
- علي عبد الحميد محمود، تقييم تجربة المؤسسات الإسلامية، المؤتمر الأول المصارف الإسلامية النموذج الأمثل، الكويت،2001.
- فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 2015.

5.المواقع الإلكترونية:

1. www.badr-BANK.net .